تصريح أدلى به الشيخ جابر الأحمد الصباح، أمير دولة الكويت بعد عودته من مؤتمر القمة السادسة عشرة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي عقدت في مسقط.

(كونا، الكويت، ١٩٩٥/١٢/٦)

تميزت القمة الخليجية السادسة عشرة في عمان بالمواضيع والقضايا الحيوية التي طرحت للبحث ذلك لأنها عقدت في ظروف بالغة الأهمية بالنسبة لمنطقة الخليج من ناحية والمنطقة العربية من ناحية أخرى.

فالبنسبة لمنطقة الخليج هناك تحديات عديدة لابد من العمل على مواجهتها ويأتي في مقدمتها الأخطار الناجمة عن المطامع والنزعات العدوانية والتوسعية إضافة إلى كل ما من شأنه تهديد أمن واستقرار المنطقة وصرف جهودها وطاقاتها عن عملية التنمية والتقدم وتحقيق المزيد من الازدهار لخير شعوبها وشعوب الدول الشقيقة والصديقة.

ان الواقع الراهن لهذه المنطقة الحساسة من العالم يتطلب العمل الجاد لاتخاذ كافة الوسائل ووضع الخطط المناسبة لدرء ما قد ينجم من اخطار مستقبلية تهدد مجتمعاتها وما حققته من مكاسب وانجازات.

ولعله مما يؤكد الثقة ما لمسناه من ازدياد الوعي بالتحديات والظروف الدقيقة التي تمر بها منطقة الخليج مما جعل النظر والآراء حولها أكثر تقارباً وتفاهماً وجعل موقف الأخوة الأشقاء في دول الخليج العربية أكثر تماسكاً وقوة.

وكانت الرغبة في دفع عجلة التعاون في شتى مرافق الحياة بين الشعوب الخليجية قوية ومشتركة بحيث يجني المواطن الخليجي ثمار التوجهات الخيرة التي من أجلها انشىء مجلس التعاون الخليجي وظل يسعى جاهداً منذ انشائه لتحقيقها ونحن لنا كامل الثقة بحكمة ودراية القادة الأشقاء في دفع عجلة التعاون وتجاوز ما يصادفها من اشكالات وعقبات.

وبالإضافة إلى كل ذلك فقد نال الوضع العربي قسطاً وافراً من البحث وتبادل الرأي حيث برزت أهمية أن يسود السلام العادل والشامل المنطقة العربية على أسس صحيحة وسليمة بإعادة كافة الحقوق المشروعة إلى كل من الدولتين الشقيقتين الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية وبذلك تتجنب المنطقة عوامل عدم الاستقرار ويتم القضاء على أسباب انعدام الثقة بين الأطراف المعنية.

وأود أن اعرب هنا عن تقديري وشكري لصاحب الجلالة الأخ السلطان قابوس بن سعيد سلطان عُمان والشعب العماني الشقيق على ما لقيناه من حسن الاستقبال وكرم الضيافة ومشاعر الأخوة التي احطنا بها طوال اقامتنا في عُمان الشقيقة. فلقد بذل الأخ

السلطان قابوس جهوداً كبيرة ليهيىء كافة الظروف وأسباب النجاح لهذا اللقاء الأخوي وأدار اجتماعاته ولقاءاته بحكمته وخبرته المعهودة مما كان له الأثر الفعال فيما توصلنا إليه من قرارات ونتائج ايجابية.

واسأل الله العلي القدير أن يوفقنا شعوباً وقادة إلى تحقيق كل ما من شأنه حماية أوطاننا واستقرارها وتحقيق المزيد من الخير والازدهار لينعم الجميع بالأمان والسلام.

والله تعالى ولي التوفيق.

* * *

نص البيان الختامي للقمة السادسة عشرة لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقدة في سلطنة عمان في الفترة من ٤-٦ ديسمبر ١٩٩٥.

(الخليج، أبو ظبي، ١٩٩٥/١٢/٧، العدد ٦٠٤٨).

تلبية لدعوة كريمة من حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عُمان عقد المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية دورته السادسة عشرة في سلطنة عمان في الفترة ما بين ١٢-١٤ رجب ١٤١٦هـ - الموافق ٤-٦ ديسمبر ١٩٩٥ برئاسة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان وبحضور أصحاب السمو: صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، صاحب السمو الشيخ/ عيسى بن سلمان آل خليفة - أمير دولة البحرين، صاحب السمو الملكي الأمير/ عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - ولي العهد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني في المملكة العربية السعودية، صاحب السمو الشيخ/ حمد بن خليفة آل ثاني - أمير دولة قطر، صاحب السمو الشيخ/ جابر الأحمد الجابر الصباح - أمير دولة الكويت.

عبر أصحاب الجلالة والسمو عن ارتياحهم للتقارير الطبية المطمئنة عن صحة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية وعن تمنياتهم الخالصة بأن يمتعه الله بموفور الصحة والعافية ويحفظه من كل سوء ومكروه.

وينتهز المجلس الأعلى مناسبة احتفالات سلطنة عمان بعيدها الوطني الخامس والعشرين المجيد ليتقدم بالتهنئة الخالصة إلى صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان والشعب العماني الشقيق مشيداً بالانجازات الكبيرة التي تحققت في عهد جلالته في شتى المجالات الاقتصادية والعمرانية والثقافية راجين من الله عز وجل أن يحفظ سلطنة عمان وقائدها لمزيد من

السلطان قابوس جهوداً كبيرة ليهيىء كافة الظروف وأسباب النجاح لهذا اللقاء الأخوي وأدار اجتماعاته ولقاءاته بحكمته وخبرته المعهودة مما كان له الأثر الفعال فيما توصلنا إليه من قرارات ونتائج ايجابية.

واسأل الله العلي القدير أن يوفقنا شعوباً وقادة إلى تحقيق كل ما من شأنه حماية أوطاننا واستقرارها وتحقيق المزيد من الخير والازدهار لينعم الجميع بالأمان والسلام.

والله تعالى ولي التوفيق.

* * *

نص البيان الختامي للقمة السادسة عشرة لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقدة في سلطنة عمان في الفترة من ٤-٦ ديسمبر ١٩٩٥.

(الخليج، أبو ظبي، ١٩٩٥/١٢/٧، العدد ٦٠٤٨).

تلبية لدعوة كريمة من حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عُمان عقد المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية دورته السادسة عشرة في سلطنة عمان في الفترة ما بين ١٢ - ١٤ رجب ١٤١٦هـ - الموافق ٤ - ٦ ديسمبر ١٩٩٥ برئاسة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان وبحضور أصحاب السمو: صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، صاحب السمو الشيخ/ عيسى بن سلمان آل خليفة - أمير دولة البحرين، صاحب السمو الملكي الأمير/ عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - ولي العهد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني في المملكة العربية السعودية، صاحب السمو الشيخ/ حمد بن خليفة آل ثاني - أمير دولة قطر، صاحب السمو الشيخ/ جابر الأحمد الجابر الصباح - أمير دولة الكويت.

عبر أصحاب الجلالة والسمو عن ارتياحهم للتقارير الطبية المطمئنة عن صحة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية وعن تمنياتهم الخالصة بأن يمتعه الله بموفور الصحة والعافية ويحفظه من كل سوء ومكروه.

وينتهز المجلس الأعلى مناسبة احتفالات سلطنة عمان بعيدها الوطني الخامس والعشرين المجيد ليتقدم بالتهنئة الخالصة إلى صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان والشعب العماني الشقيق مشيداً بالانجازات الكبيرة التي تحققت في عهد جلالته في شتى المجالات الاقتصادية والعمرانية والثقافية راجين من الله عز وجل أن يحفظ سلطنة عمان وقائدها لمزيد من

العطاء والأمن والاستقرار.

كما يتقدم المجلس الأعلى بتهانيه وتمنياته لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة وشعبها بمناسبة العيد الوطني المجيد الرابع والعشرين متمنين لدولة الامارات العربية المتحدة دوام التقدم والازدهار.

ويتقدم المجلس الأعلى إلى صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين بأطيب التهاني والتبريكات بمناسبة العيد الوطني المجيد لدولة البحرين سائلين المولى القدير أن يديم على دولة البحرين وشعبها اليمن والخير والرفاه.

واستمع المجلس الأعلى إلى تقرير مقدم من حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين رئيس الدورة الخامسة عشرة للمجلس الأعلى بشأن تحديد الرؤية الشاملة للموقف العام لمجلس التعاون على ضوء ما استجد من تطورات وما يجري من احداث وما يتطلبه العمل المشترك للمجلس من آليات وتوجهات لمواجهة التحديات وتنفيذ القرارات بما يقوي من مسيرة المجلس ويلبي آمال وطموحات شعوبه.

وأشاد المجلس بما تضمنه التقرير من أفكار ورؤى ايجابية لتنشيط وتفعيل التنسيق والتعاون بين دول المجلس في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية وذلك تحقيقاً ودعماً للأمن والاستقرار والرخاء لدول المجلس وفي المنطقة.

وبحث المجلس الأعلى مستجدات مسيرة العمل المشترك من كافة جوانبها كما تداول اصحاب الجلالة والسمو في العلاقات الثنائية بين دولهم واستعرضوا في مشاوراتهم الجهود الأخوية المبذولة لإنهاء المسائل الثنائية العالقة بين دولهم واعربوا عن ارتياحهم لمستوى التفاهم الذي ساد هذه المشاورات وقرروا مضاعفة الجهود للمساعدة على ايجاد الحلول المناسبة.

واطلع على التقارير والتوصيات المرفوعة من المجلس الوزاري واللجان الوزارية وتدارس سبل تعزيز مسيرة التعاون والترابط بين الدول الأعضاء بما يعكس عمق الأواصر الأخوية والقناعة الراسخة بالمصير المشترك ووحدة الهدف مجدداً تأكيد حرصه على اتخاذ الخطوات الكفيلة بتحقيق الأهداف التي حددها النظام الأساسي للمجلس وبما يلبي تطلعات قادة ومواطني دول المجلس في تثبيت قواعد الأمن والاستقرار واستمرار عملية النماء والرخاء مستهدياً في هذا الخصوص بالكلمة السامية التي القاها حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان في الجلسة الافتتاحية لهذه الدورة لما اشتملت عليه من رؤية حكيمة لأهمية

التعاون الشامل لحاضر ومستقبل المنطقة.

وبحث المجلس الأعلى مسار تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت وعبر عن قلقه البالغ لاستمرار الحكومة العراقية في عدم استكمال تنفيذ جوانب أساسية في التزاماتها الدولية بموجب تلك القرارات ولسلوكها المثير للشكوك فيما يتعلق بإزالة اسلحة الدمار الشامل بما يمثل انتهاكاً لشروط وقف اطلاق النار التي حددها القرار ٦٨٧ ولقرارات الشرعية الدولية الأخرى ذات الصلة.

ولاحظ المجلس بأسف عميق أن سياسة المماطلة التي انتهجتها الحكومة العراقية حيال تنفيذ قرارات مجلس الأمن خلال الأعوام الماضية قد أدت إلى تدمير البنية العراقية بشرياً واقتصادياً واجتماعياً وعطلت قدرات العراق ودوره الحيوي في المنطقة وجعلت معاناة الشعب العراقي وسيلة ضغط للوصول إلى رفع الحظر عن ذلك النظام دون الالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الأمن تلك القرارات التي اعطت جانب منها أهمية بالغة للظروف المعيشية والصحية لشعب العراق والتي رفضها النظام العراقي تحت أوهى الحجج وبالتالي حرم الشعب العراقي من الحصول على ضروراته من موارده الطبيعية.

وعليه فإن المجلس الأعلى يحمل الحكومة العراقية المسؤولية الكاملة للتدهور الخطير فيما آلت إليه الحالة المعيشية والصحية للمواطنين العراقيين مبدياً تعاطف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع الشعب العراقي الشقيق في محنته الحالية وفي هذا الصدد فإن المجلس الأعلى يطالب الحكومة العراقية بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ٧٠٦ و٧١٢ و٩٨٦ لتخفيف المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق.

كما تدارس المجلس في هذا الإطار ما كشفته الأحداث في العراق وما تكشف للجنة الأمم المتحدة الخاصة بإزالة اسلحة الدمار الشامل العراقية منذ اغسطس الماضي من معلومات مثيرة للقلق حول الأبعاد الخطيرة لبرامج التسلح العراقية في المجال النووي والكيماوي والجرثومي ومجال الصواريخ واقرار الحكومة العراقية بذلك بعد أربعة أعوام من المراوغة ومحاولات طمس وتزوير الحقائق.

ويعبر المجلس عن بالغ اسفه لاستمرار حكومة العراق في انتاج اسلحة جرثومية ذات طبيعة وبائية من شأنها أن تلحق اضراراً فادحة إلى انتاجه اسلحة كيماوية واشعاعية لا تقل عنها خطراً وتدميراً مؤكداً أهمية تكثيف جهود لجنة الأمم المتحدة المكلفة بإزالة اسلحة الدمار الشامل العراقية وذلك بتطوير اجهزتها الرقابية لتأمين السيطرة على كافة تلك الأسلحة وعناصرها وسرعة التخلص

منهـا. وأعرب المجلس في المساهمة في تـوفير الدعم المالي والسيـاسي لأعمال هذه اللجنة كما يدعـو دول العالم إلى دعم تلـك الجهود مـادياً وسيـاسيـاً لضمان استمـرار اعمال اللجنـة وانجازهـا للمهام الموكـولة إليهـا وذلك مـن واقع مسـؤوليات المجتمـع الدولي عـن تنفيذ قرارات مجلـس الأمن واهتماماتـه بإزالة كـافة أنواع اسلحة الدمار الشامل وصولاً إلى جعل منطقة الشرق الأوسـط بأسرها منطقة خـالية من هذه الأسلحة ويـؤكد المجلس الأعلى على ضرورة تعاون الحكـومة العـراقية المطلـق مع اللجنة المذكـورة والوفـاء الكامـل بالتـزاماتها وفق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وحتى يتحقـق ذلك فـإن المجلس الأعلى يطـالب المجتمـع الـدولي إبقاء الضغـوط على الحكومـة العراقيـة حتى يثبـت العراق نـواياه السليمـة ويستكمـل تنفيذ بنـود القـرار ٦٨٧ وقـرارات الشرعيـة الـدوليـة الأخـرى ذات الصلـة لا سيما ما يتعلـق منهـا بـالافراج عـن الأسرى والمحتجزين من الكويتيين ومواطني الـدول الأخرى الـذين طـالـت معانـاتهم في انتهاك سـافر للقرار ٦٨٧ واتفاقيـات جنيف الثـالثة والـرابعـة وأن يمتنـع العراق عـن أي عمـل عـدواني أو استفـزازي امتثـالاً للقـرار ٩٤٩ ويلتزم بـآلية التعـويضات ويعيـد كافـة الممتلكات.

ويؤكـد المجلس الأعلى رفضـه التام لأيـة سياسـات ترمي إلى المسـاس بسلامـة العراق الاقليمية أو تقسيمـه معبراً عن حـرصه التـام على وحدة أراضي العراق وسيادته.

كما تـدارس المجلـس الأعلى مستجـدات العلاقـات بين دول مجلس التعاون وجمهـورية ايـران الإسـلاميـة وقضيـة احتـلالها للجـزر الثلاث طنـب الكبرى وطنب الصغـرى وأبو موسى التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة وعبر عـن أسفــه البـالـغ لعــدم تجاوبها مـع الدعوات المتكررة الجادة والصادقة من جانب دولة الامـارات العربيـة المتحدة للتـوصل إلى حل سلمي لهذه القضية، كما عبر عن قلقه من مـواصلة الحكـومة الايـرانية اتخاذ اجـراءات ترمـي إلى تكريس احتلالها للجـزر الثلاث بما يمثل انتهـاكاً لسيادة دولـة الامارات العـربية المتحـدة يتنافى مـع مبـادىء القـانون الـدولي وميثـاق المؤتمر الإسـلامـي ومبـادىء حسـن الجوار واحترام سيـادة ووحــدة أراضي دول المنطقة.

ويجدد المجلس مـوقفـه الثابـت بـدعـم ومسـانـدة دولـة الامارات العـربيـة المتحـدة وتـأكيد سيـادتها على جـزرها طنـب الكبرى وطنـب الصغرى وأبـو موسى ودعمه التـام وتأييده المطلـق لكافة الاجراءات والـوسائل السليمة التـي تتخدها لاستعـادة سيادتها على الجزر الثلاث ويدعو ايران إلى القبـول بإحالة الخلاف إلى محكمة العدل الدولية.

أن دول المجلس انطلاقاً من مواقفها الايجابية الداعمة لعملية السلام في الشرق الأوسط فإنها تؤكد من جديد أن يكون السلام شاملاً عادلاً ودائماً كأساس للأمن والاستقرار والازدهار في المنطقة وتبادل المصالح بين دولها وبها يستأصل عوامل العنف ويقضي على أسباب التطرف ويرسخ قيم التسامح والتعايش السلمي والتعاون الحضاري بين الشعوب.

وانجازا لهذه الغاية وتأكيداً لمواقف دول المجلس الثابتة في هذا الخصوص فإنه لابد من تحقيق المطالب العادلة والمشروعة لكل الأطراف وفقاً لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام بما في ذلك:

ـ الانسحاب «الاسرائيلي» التام من الضفة الغربية والقدس الشريف وتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة كامل حقوقه الوطنية المشروعة بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

ـ انسحاب «اسرائيل» من الجولان العربي السوري المحتل إلى خط الحدود التي كانت قائمة في الرابع من يونيو (حزيران) ١٩٦٧.

ـ انسحاب «اسرائيل» من الجنوب اللبناني وإعادة كافة الأراضي المحتلة إلى السيادة اللبنانية وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥.

وتجدد مجلس التعاون ترحيبها باتفاق السلام بين الأردن و «اسرائيل» كما ترحب بتوقيع اتفاق المرحلة الثانية لتوسيع نطاق الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة كخطوة أخرى على طريق احلال سلام عادل وشامل.

إن دول المجلس اذ تشيد بالجهود البناءة والفعالة التي يضطلع بها راعياً مؤتمر السلام وعلى وجه الخصوص الدور الشخصي الذي يبذله الرئيس الأمريكي بيل كلينتون فإنها تؤكد استعدادها لمساندة كل جهد ممكن في سبيل الاسراع بتحقيق التسوية النهائية بين أطراف عملية السلام في الشرق الأوسط وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومرجعية مؤتمر مدريد.

كما اطلع المجلس الأعلى على تقييم لنتائج مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي عقد مؤخراً بمدينة عُمان معرباً عن أمله في أن تسهم هذه المؤتمرات في دعم وترسيخ عملية السلام في الشرق الأوسط.

استعرض المجلس الأعلى الأوضاع في جمهورية البوسنة والهرسك وعبر عن ترحيبه لتوصل الأطراف المعنية بالصراع في ٢١ نوفمبر الماضي إلى توقيع اتفاق دايتون لاحلال السلام في البوسنة والهرسك ويعبر المجلس عن ارتياحه لما تضمنه الاتفاق من بنود تؤكد سيادة جمهورية البوسنة والهرسك ووحدة

أراضيها.

واذ يسجل المجلس تقديره للجهود التي بذلتها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوروبي في سبيل التوصل إلى هذا الاتفاق يدعو المجلس الأعلى المجتمع الدولي إلى تقديم كل دعم ممكن لمساعدة شعب البوسنة والهرسك في خططه الانمائية الاقتصادية والاجتماعية.

بحث المجلس الأعلى ظاهرة التطرف والعنف والارهاب ولاحظ بقلق عميق تزايد الميول المتطرفة وأعمال العنف والارهاب التي أصبحت تشكل هاجساً عالمياً. ويدين المجلس أعمال الارهاب بكافة أنواعها وأشكالها الرامية إلى اشاعة الفوضى والخوف والتوتر وازهاق أرواح الأبرياء معبراً عن رفضه الشديد لهذه الظاهرة والتي تتعارض بشكل قاطع مع مبادىء الدين الإسلامي الحنيف وإن الإسلام منها براء.

يؤكد المجلس وقوف دولة إلى جانب دولة البحرين وتكاتفها معها وتأييدها الكامل للاجراءات التي تتخذها لتثبيت الأمن والاستقرار فيها وذلك انطلاقاً من مبدأ وحدة المصير المشترك لدول المجلس وشمولية أمنها.

ويدين المجلس الأعلى بشدة العمل الاجرامي الآثم الذي وقع في مدينة الرياض وأودى بحياة نفوس بريئة كما أوقع عدداً من الجرحى وروع الامنين والمجلس اذ يستنكر هذه الأعمال الاجرامية الغادرة التي تريد النيل من الانجازات الكبيرة والتقدم والنماء الذي حققته المملكة العربية السعودية فأصبح علامة بارزة أشاد بها الجميع لعلى ثقة تامة بقوة تماسك هذا المجتمع الإسلامي الآمن وبإمكانية رجال الأمن فيه من التصدي لهؤلاء المجرمين الذين لن يفلتوا من يد العدالة مؤكداً أن كافة أعمال الفوضى والتخريب أياً كان مصدرها أو موقعها لن تؤثر في أمن دول المجلس ولن تنال من استقرارها.

ويشدد المجلس الأعلى على ضرورة تكثيف الاتصالات بين الدول الأعضاء مؤكداً حرصه واصراره على بذل كافة الجهود بهدف مواجهة هذه الممارسات الارهابية الهدامة من خلال تعزيز وتكريس التنسيق والتعاون بين مختلف الأجهزة الأمنية والإعلامية والتعليمية لحماية المجتمع الخليجي من تأثيرات تلك الظواهر الدخيلة ووضع الخطط والاستراتيجيات المشتركة لمواجهتها وافشال خططها التآمرية.

وفي المجال العسكري اطلع المجلس الأعلى على نتائج الاجتماع الرابع عشر لاصحاب السمو والمعالي وزراء الدفاع بدول المجلس والذي عقد بدولة البحرين في شهر نوفمبر ١٩٩٥م ووافق على التوصيات

الـواردة فيه والتـي تهدف إلى مـواصلة تنفيـذ البرامج المتعلقة بـرفع كفاءة القدرة الـدفاعية الجماعية لدى المجلس والمضي قـدماً في تطوير قوة ردع فعالة.

وفي المجـال الأمنـي تـدارس المجلـس الأعلى مستجدات التعاون الأمني واطلع على توصيات الاجتماع الاستثنائي الثالث لوزراء الـداخلية المنعقـد في دولـة البحـرين في شهـر ابريل ١٩٩٥م والاجتماع الـرابع عشر لوزراء الـداخلية المنعقـد في دولـة البحـرين في شهـر نوفمبر ١٩٩٥م وابدى ارتياحه لما توصل إليه الـوزراء في الاجتماعين المذكـوريـن وأكـد المجلس في هـذا السيـاق على أهميـة تعـزيـز وتكثيـف التعـاون والتنسيـق بين الـدول الأعضاء في المجلس الأمنـي لأهميته في ضمان الأمـن والاستقـرار لمواصلـة مسيرة التنميـة والازدهـار الاقتصادي الـذي تتمتع بـه دول المجلس كما شـدد على أهمية تفعيـل الاتفاقيـة الأمنية بين دول مجلس التعـاون لدول الخليج العربية.

كما اطلـع المجلـس على مـا تـوصـل إليـه وزراء الداخلية حول تنقـل المواطنين بالبطاقة الشخصية ونظراً لأهمية هـذا الموضوع لتوثيق الروابط والتواصـل بين شعوب دول المجلس فقـد بارك المجلـس الأعلى مـا تـوصلت إليـه الدول الأعضاء بشكل ثنـائي لتنقل مواطنيها بـالبطـاقة الشخصيـة معبراً عـن الأمـل في أن يتحقـق المزيـد مـن هـذه الترتيبـات الثنـائيـة متطلعاً في الوقت ذاته إلى أن تتمكن كافة دول المجلـس مـن استكمال اجـراءاتها الـلازمـة لاستصـدار البطـاقـات الشخصيـة لمواطنيهـا تمهيـداً لتعميم هـذه الخطوة البنـاءة على كافـة دول مجلس التعاون.

وفي المجـال الاقتصـادي وافـق المجلـس الأعلى على التـوصيــات المتعلقـة بـالــربـط الكهربـائي بين دول المجلس التـي توصلـت إليها لجنـة التعاون المالي والاقتصـادي ووجه بـالشروع في تنفيـذهـا كما قـرر تـوحيـد الاجراءات الـلازمة لتطبيق قـرارات المجلس الأعلى في المجـالات الاقتصـاديـة بـالـدول الأعضاء.

وتـأكيداً لمبـدأ المواطنـة الاقتصـادية قـرر المجلـس السماح لمواطنـي دول المجلـس بممارسـة النشـاط الاقتصـادي في عـدد مـن المجـالات التعليميـة وفـق الأنظمـة المرعيـة بدول المجلس.

وأخـذ المجلـس الأعلى علماً بـالخطـوات التـي اتخذت لتنفيذ قـراره في دورته الخامسـة عشرة بشـأن تطـوير التعـاون الاقتصـادي في اطار تنفيذ الاتفاقية الاقتصـادية الموحدة وأقر تـوصيـات لجنـة التعـاون المالي والاقتصـادي بشأن تطـوير العمـل المصرفي بدول المجلـس وزيـادة قدرتـه على المنـافسـة على الصعيديـن الاقليمي والدولي والتـي تضمنت السماح من

حيث المبدأ للبنوك الوطنية بفتح فروع لها بدول المجلس وربط شبكات الصرف الآلي الوطنية فيها.

وأقر المجلس الأعلى ما توصلت إليه لجنة التعاون المالي والاقتصادي ووزراء العمل والشؤون الاجتماعية من منطلقات وسياسات وخطط واجراءات لتسهيل توظيف وانتقال الأيدي العاملة الوطنية واستيعاب الزيادة المستمرة.

وفيما يتعلق بتوحيد التعرفة الجمركية كلف المجلس الأعلى المجلس الوزاري ولجنة التعاون المالي والاقتصادي بعقد اجتماع مشترك خلال النصف الأول من عام ١٩٩٦م للاتفاق على مشروع التعرفة الجمركية لدولة المجلس في اطار مراجعة شاملة لما تتيحه بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة من مرونة تسمح بتحقيق الاجماع المطلوب.

وقرر المجلس الأعلى استمرار العمل بالقواعد الحالية بممارسة مواطني دول المجلس لتجارة التجزئة وكذلك الابقاء على القواعد الحالية المتعلقة بالسماح للمؤسسات والوحدات الانتاجية في دول المجلس بفتح مكتب التمثيل التجاري بالدول الأعضاء.

وقيم المجلس الأعلى الأوضاع بدول المجلس وأبدى ارتياحه للتحسن الملحوظ في اقتصاديات دوله وأشاد بالدور الملموس الذي يلعبه القطاع الخاص في مختلف مجالات الأنشطة الاقتصادية.

ولاحظ المجلس بارتياح الاتفاق الاخير الذي تم التوصل اليه في اطار منظمة الدول المصدرة للبترول «اوبك» حول تمديد العمل بالسقف الحالي للانتاج وتمنى على جميع دول المنظمة عدم تجاوز الحصص المقررة وحث المنتجين من خارج الاوبك على التعاون مع المنتجين داخلها لما من شأنها تعزيز اسعار النفط وتحسين الاوضاع في السوق النفطية واستقرارها.

واطلع المجلس الأعلى على تقرير عن سير المفاوضات مع الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية ووجه المجلس الوزاري بدفعها الى الامام بما يخدم المصالح الاقتصادية الاساسية لدول المجلس.

وفي المجال القانوني وافق المجلس الاعلى على اتفاقية تنفيذ الاحكام والاعلانات والانابات القضائية بهدف تعزيز التعاون القضائي بين الاجهزة المختصة في الدول الاعضاء.

واقر المجلس الاعلى تعيين الاستاذ جميل ابراهيم الحجيلان من المملكة العربية السعودية امينا عاما لمجلس التعاون لدول الخليج العربية خلفا لمعالي الشيخ فاهم بن سلطان القاسمي الذي انتهت فترة عمله.

والمجلس الاعلى إذ يتمنى لمعالي الأمين

العام الجديد التوفيق في مهامه على طريق مسيرة التعاون الخليجي الشامل فإنه في نفس الوقت يعبر عن تقديره البالغ للجهود الكبيرة والخيرة التي بذلها معالي الشيخ فاهم بن سلطان القاسمي اثناء فترة توليه امانة مجلس التعاون. هذه الجهود التي كان لها اكبر الأثر في تعميق اواصر التعاون بين دول المجلس في كافة المجالات.

وعبر المجلس الاعلى عن شكره وتقديره لسعادة الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية الدكتور عبدالله ابراهيم القويز على ما بذله من جهود قيمة واسهام فعال في المسيرة الاقتصادية للمجلس خلال فترة عمله بالامانة العامة لمجلس التعاون.

ويعبر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وعظيم امتنانه لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان ولحكومة وشعب سلطنة عمان لحسن الاستقبال والحفاوة وكرم الضيافة ومشاعر الأخوة الصادقة التي قوبل بها قادة دول مجلس التعاون مشيداً بالترتيبات المتازة والدور الكبير والهام الذي قام به جلالته برئاسته للدورة الحالية للمجلس الأعلى وحسن ادارته للاجتماعات مما كان له الأثر الأكبر في التوصل الى النتائج المهمة والطيبة التي حققتها هذه الدورة.

صدر في مسقط ١٣ رجب ١٤١٦ هـ (٦ ديسمبر ١٩٩٥).

* * *

مقابلة صحافية مع الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت، حول عدد من القضايا المهمة

(الحوادث - باريس - ٢٦/ ١/ ١٩٩٦، العدد ٢٠٤٧).

س - ذكرى التحرير موعدها وشيك، ويوم ٢٦ شباط المقبل على وجه التحديد، عشية الذكرى الخامسة ماذا توحي إليك؟

ج - تعود إلي صورة الكويتيين، هذا الشعب البطل الذي عرف كيف ينتصر على القهر والمشقة، وكيف يتمسك بأرضه وبسيادته، فإن واحدا من الكويتيين لم يتخلف عن نصرة الوطن والتشبث بالأرض. وهو منتهى العزة لشعب حر أبي فطر على السيادة، وهو يمارسها ويعيشها باستمرار بحافز من تربيته المواطنية ومن قوميته، كذلك يحضرني عرفان لكل الذين ساعدوا الكويت في محنتها لتعود أرض السيادة والديمقراطية والعزة والوطن لكل أبنائه.

س - هل سموك مطمئن إلى مستقبل الكويت؟ أم أنك ترى ان هناك مخاطر خارجيا وداخليا؟

ج - مطمئن كل الاطمئنان مادام الكويتيون يدا واحدة وقلبا واحدا. فلا مخاطر خارجية ولا مخاوف داخلية، بل ارتياح ليس

العـام الجديد التـوفيق في مهـامـه على طريـق مسيرة التعاون الخليجي الشامل فإنه في نفس الوقت يعبر عن تقديره البالغ للجهود الكبيرة والخيرة التـي بـذلها معـالي الشيخ فـاهـم بـن سلطان القاسمـي اثناء فترة توليه امـانة مجلس التعاون. هـذه الجهود التي كـان لها اكبر الأثر في تعميق اواصر التعاون بين دول المجلس في كافة المجالات.

وعبر المجلس الاعلى عن شكـره وتقديره لسعـادة الامين العـام المسـاعـد للشـؤون الاقتصاديـة الدكتور عبداللـه ابراهيم القـويز على ما بذلـه من جهود قيمة واسهـام فعال في المسيرة الاقتصادية للمجلس خلال فترة عمله بالامانة العامة لمجلس التعاون.

ويعبر المجلـس الأعلى عن بـالـغ تقديـره وعظيـم امتنـانـه لحضرة صـاحـب الجلالـة السلطـان قـابـوس بـن سعيـد سلطـان عمان ولحكـومـة وشعـب سلطنـة عمان لحسـن الاستقبال والحفـاوة وكرم الضيافة ومشـاعر الأخـوة الصـادقـة التي قـوبـل بها قـادة دول مجلـس التعـاون مشيداً بـالترتيبـات المتـازة والـدور الكبير والهام الـذي قام بـه جـلالتـه بـرئاسته للـدورة الحاليـة للمجلـس الأعلى وحسن ادارتـه للاجتماعات ممـا كان لـه الأثر الأكبر في التوصـل الى النتائج المهمـة والطيبة التي حققتها هذه الدورة.

صدر في مسقط ١٣ رجـب ١٤١٦ هـ (٦ ديسمبر ١٩٩٥).

***

مقـابلـة صحـافيـة مـع الشيـخ جـابـر الأحمـد الصباح أمير دولة الكويت، حـول عدد من القضايا المهمة

(الحـوادث ـ بـاريـس ـ ٢٦/ ١/ ١٩٩٦، العـدد ٢٠٤٧).

س ـ ذكـرى التحريـر موعـدها وشيـك، ويـوم ٢٦ شبـاط المقبل على وجـه التحـديـد، عشية الذكرى الخامسة ماذا توحي إليك؟

ج ـ تعـود إلي صـورة الكـويتيين، هـذا الشعب البطـل الذي عـرف كيف ينتصر على القهـر والمشقـة، وكيـف يتمسـك بـأرضـه وبسيادته، فإن واحدا من الكويتيين لم يتخلف عن نصرة الـوطن والتشبـث بالأرض. وهـو منتهى العزة لشعب حـر أبي فطر على السيادة، وهو يمارسهـا ويعيشها باستمـرار بحافـز من تربيته المواطنيـة ومن قوميته، كـذلك يحضرني عرفان لكل الذين سـاعدوا الكويت في محنتها لتعـود أرض السيادة والـديمقـراطية والعـزة والوطن لكل أبنائه.

س ـ هـل سمـوك مطمئـن إلى مستقبـل الكويت؟ أم أنك ترى ان هناك مخاطر خارجيا وداخليا؟

ج ـ مطمئـن كـل الاطمئنـان مـادام الكويتيون يدا واحدة وقلبا واحدا. فلا مخاطر خارجية ولا مخاوف داخلية، بـل ارتياح ليس

مستقى من عاطفة بل من معطيات كلها تؤكد أن لا خطر على الكويت، وأن لها ربا يحميها وشعبا يحميها ويصونها، وأشقاء وأصدقاء يقفون معها.

س ـ الكويتيون مقبلون على انتخابات نيابية في الشهر العاشر من العام الحالي، فما مصير مسيرة الديمقراطية التي أطلقتها سموك.. هل أنت خائف عليها ونادم على ما فعلت؟

ج ـ بالعكس، أنا سعيد بما **فعلت** وفخور، وكذلك بقدرة وطاقة الكويتيين على احتمال مسؤولية هذه الديمقراطية والحياة النيابية. وأقول مسؤولية، لأن الحياة الديمقراطية ليست أخذا من جانب واحد، انها أخذ يقابله عطاء. والكويتيون وفروا أدلة ساطعة على استحقاقهم لهذه الحياة الحرة.

س ـ يتردد أن هناك من يخاف من الانتخابات، ويتوجس من تدخل الحكومة لممارسة ضغط معنوي ومادي وإنفاق أموال لإنجاح مرشحيها. فما قول سموكم؟

ج ـ هذه آخر الاحتمالات التي تجري في رأس السلطة. فلا خوف إطلاقا على الديمقراطية وعلى الحرية، والحكومة ليست في وارد التدخل، وسينجح الذي تؤيده كثرة من الناخبين.

س ـ وماذا عن عجز الموازنة، خصوصا ان الكويت مصنفة أهم الدول الصالحة للاستثمار؟

ج ـ هذا شأن يجري التعامل معه بكثير من الدقة والمستوى العلمي العصري، فنجد له معالجة مجدية في الأيام الطالعة.

س ـ وماذا عن الأمن الداخلي وانتشار الأسلحة، بدليل العثور على مخازن أسلحة ووقوع جرائم، منها الأخيرة التي كان ضحيتها لبناني؟

ج ـ الأمن الداخلي مستقر بشكل عام، إلا اننا نريده كاملا. وطبعا رواسب الغزو العراقي خلفت نفسية معينة غير سليمة. والأسلحة تركها الغزاة واقتناها البعض وحاولوا ان يستعملوها، إلا ان عين الأمن كانت هناك، وسيتعاظم الحرص الأمني للعثور على الأسلحة ومصادرتها والحؤول دون ارتفاع نسبة وقوع الجرائم في الكويت التي كانت وستظل بلد الأمان.

س ـ مجلس التعاون الخليجي.. ما هو واقع ما يجري فيه؟

ج ـ **مجلس** التعاون لايزال تجربة صالحة، وما يجري فيه سليم وواعد ولا عبرة بخلافات عابرة لا تفسد للاخوة طريقا وودا.

س ـ صاحب السمو، ماذا عن تقييمك لقمة مسقط.. هل كانت قمة ناجحة؟

ج ـ يمكنك الرجوع إلى البيان المشترك، وهو يؤكد تلاحم دول المجلس في القضايا المصيرية.

س ـ قيل ان هناك اكتشافات نفطية جديدة في الكويت، وانكم تعاقدتكم مع شركات عالمية لاستغلالها... فما صحة ذلك ومدى تأثيره في الوضع الاقتصادي الكويتي؟

ج ـ هذا صحيح، وهي من النوع الخفيف ومن أغلى النفوط. وهي أول مرة نجد مثلها في الكويت.

س ـ وماذا عن الحركات الإسلامية؟ وهل في الكويت إسلاميين؟

ج ـ كلنا إسلاميون ولكننا لسنا متطرفين.

س ـ ما رأيك في الإرهاب؟ وهل يصيب الكويت شيء منه؟

ج ـ نحن ضد الإرهاب كما كل الناس. فالعالم بأسره يدين الإرهاب، وليس عندنا في الكويت وجه لهذا الإرهاب أو أية ممارسة له.

س ـ شكلتم لجنة لاستكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، هل يلغي ذلك القوانين الوضعية ليحل محلها قوانين إسلامية؟

ج ـ هذه قضية تقتضي وقتا طويلا، واللجنة التي تألفت تقوم بجهدها وتعني بالمهمة التي كلفت أن تؤديها، وهي تتحرك بشكل تدريجي جيد من شأنه ان يحقق ما نصبو إليه.

س ـ ما هو وجه التعاون بين الحكومة ومجلس الأمة؟

ج ـ إنه تعامل مثمر وصلات طيبة تأكدت دائما. والعلاقات هذه كما كل العلاقات الديمقراطية بين مؤسسات، هي مد وجزر مستمران، إنما كلها تصب في مصلحة الوطن.

س ـ هل تتوقعون زيادة الإيرادات النفطية الناتجة عن ارتفاع الأسعار أو زيادة الانتاج مستقبلا؟ وما هي الخطوات التي ستتخدونها؟

ج ـ نحن لا ندعو لزيادة الانتاج، ولو التزمت كل دولة بالحصة التي قررتها لها الأوبيك لارتفعت أسعار النفط.

س ـ هل هناك تغيير حكومي؟ وهل تشرف حكومة حيادية على الإنتخابات؟

ج ـ لا موجب لأي تغيير حكومي. أما الإشراف على الانتخابات فلم تجر العادة في الكويت ان تشرف حكومة جديدة على الانتخابات تشكل لهذه الغاية.

س ـ الديون المطلوبة للبنوك التي اشترتها الدولة... ما هو مصيرها؟

ج ـ هذه الديون تجري معالجتها بالشكل المرتجى، وسنصل بشأنها إلى ما هو مأمول وعملي وصالح.

س ـ صاحب السمو، لنتحدث بعض الشيء عن لبنان.. هل هناك تفكير في السماح لبعض المصارف غير الكويتية، وخصوصا اللبنانية، بالعمل في الكويت؟

ج ـ هناك قانون بهذا الشأن، والقانون يشترط ان يعطى حق المشاركة للعرب ولسواهم بنسبة أربعين في المائة، وهو قانون

الشركات التجارية رقم ٥١ لسنة ١٩٩٤، وهو قائم ومعمول به.

س ـ ما هي أوضاع استثماراتكم في لبنان.. وهل في النية مساعدة لبنان عن طريق قيادته، وتشجيع رجال الأعمال الكويتيين على زيادة التوظيفات والعودة إلى عقاراتهم واستثماراتهم المالية في لبنان؟

ج ـ طبعا هذا توجهنا، وهو شأن يسير في اتجاهه السليم بمبادرة القطاع الخاص.

س ـ الصندوق الكويتي للتنمية. هل ان مروره بأزمة مالية سيؤدي إلى انخفاض مساعداته وبالتالي إلى حرمان لبنان منها؟

ج ـ الصندوق كان يعمل مع كل دول العالم حتى يوم كانت الكويت محتلة، فكيف به اليوم! وكل ما يقال عن أزمة يمر بها كلام في غير موقعه.

س ـ ما هو رأي سموكم في تقسيم العراق بعد الطروحات الفيدرالية التي يجري تداولها؟

ج ـ نحن ضد التقسيم.

س ـ ماذا عن القمة العربية.. ألا تزال في رأيكم صعبة الانعقاد؟

ج ـ أرى ان الأوان ليس أوانها. وهذه المرحلة ليست مرحلة البحث في انعقاد قمة عربية.

س ـ هل يغني قيام دول إعلان دمشق عن القمة العربية؟

ـ طبعا لا يغني ولا يمكن ان يغني. ألا ان اتفاق وتضامن هذه الدول الثمانية والتفاهم القائم فيما بينها يشيع أجواء من التضامن نحن بحاجة ماسة إليها، وهذه الدول تتصرف بمسؤولية عالية.

س ـ زاركم، أخيرا وزيرا الدفاع الفرنسي والبريطاني.. فما هو واقع العلاقة بين الكويت وهاتين الدولتين؟

ج ـ إنها علاقات جيدة، ونحن نحرص على الاحتفاظ بها وعلى تعاظمها بشكل يضمن مصالح الجميع.

س ـ هل تعتقد ان لأوربا دورا مؤيدا وإيجابيا تجاه العرب وفي حل مشاكلهم؟

ج ـ طبعا لها دور بارز، ويجب ان نحسن التعاطي معه والاستفادة من حسناته.

س ـ وعلاقاتكم مع إيران؟

ج ـ إنها علاقات عادية.

س ـ استقبلتم موفد الرئيس اليمني.. فهل هذا موقف مؤيد لليمن ضد ارتيريا أم بداية تقارب عربي مع الدول التي لم يكن لها موقف داعم لكم خلال الغزو العراقي؟

ج ـ استقبلنا موفدا من كلا البلدين بشأن قضية النزاع بينهما، وقد ناشدناهم ان يحلوا مشاكلهم بالمفاوضات لا بالسلاح.

س ـ السلام هل هو وشيك؟

ج ـ يبدو كذلك.

س ـ وماذا بعد السلام؟

ج ـ علينا ان نستعد لمواجهته بكل

الامكانات وخصوصا بإنشاء سوق عربية موحدة. ان إسرائيل دولة قوية تجارية وستكون منافسا كبيرا لنا، وعلينا ان نستعد للمواجهة.

س ـ وماذا عن التوقيع؟

ج ـ سننتظر ماذا سيتم بين سوريا وإسرائيل، ولبنان وإسرائيل.

س ـ وماذا عن تهافت البعض على الصلح والتقرب من إسرائيل؟

ج ـ طبعا نحن لا نؤيد هذا الاتجاه.

س ـ والتطبيع، هل هو، في رأيكم شأن سهل؟

ج ـ إن ذلك لا ينشئه نص. بل هو إحساس في النفوس.

س ـ هل تعتقد ان أمريكا صادقة في موقفها من السلام؟

ج ـ لأمريكا مصالح وأغراض في السلام، ولذلك تضع أثقالها لتحقيقه بسرعة.

***

مقابلة صحافية مع الشيخ سعد العبدالله الصباح ولي العهد رئيس مجلس الوزراء في دولة الكويت حول عدد من القضايا المهمة.

(الحوادث ـ باريس ـ ٢/ ٢/ ١٩٩٦، العدد ٢٠٤٨).

س ـ هل هناك خطر على مستقبل دول مجلس التعاون الخليجي؟

ج ـ إذا نظرنا على نطاق واسع، نجد ان هناك مناطق كثيرة في العالم لا تنعم بالاستقرار وليس بمأمن من الأخطار. ومع ذلك فدول مجلس التعاون الخليجي ان هي وحدت كلمتها وصفها، وسدت كل الثغرات في وجه الأخطار الخارجية، وحثت السير بجد وإخلاص على طريق التكامل فإنها ستكون بعون الله قادرة على مواجهة أي أخطار قد تتعرض لها.

س ـ لماذا لا يحضر سمو الشيخ سعد اجتماعات مجلس الأمة؟

ج ـ انني اجتمع مع الأخ رئيس مجلس الأمة كل أسبوع مرة واحدة على الأقل... أما الإخوة النواب فلا يكاد يمر يوم دون ان ألتقي بعضهم.

س ـ ما هو موقف الكويت من معاناة الشعب العراقي؟ وما هو ردها على الذين يحملونها مسؤولية هذه المعاناة؟

ج ـ الكويت ليست سبب معاناة الشعب العراقي.. بل كانت ضحية عدوان النظام العراقي.

رئيس النظام العراقي هو السبب في معاناة شعبه.. وهو الذي يحمل وزر هذه المعاناة ومسؤوليتها، وهو سبب استمرار المعاناة بإصراره على عدم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة.. وهي قرارات يعلم الجميع انها لا تقتصر على معالجة آثار عدوانه على الكويت،

الامكانات وخصوصا بإنشاء سوق عربية موحدة. ان إسرائيل دولة قوية تجارية وستكون منافسا كبيرا لنا، وعلينا ان نستعد للمواجهة.

س ـ وماذا عن التوقيع؟

ج ـ سننتظر ماذا سيتم بين سوريا وإسرائيل، ولبنان وإسرائيل.

س ـ وماذا عن تهافت البعض على الصلح والتقرب من إسرائيل؟

ج ـ طبعا نحن لا نؤيد هذا الاتجاه.

س ـ والتطبيع، هل هو، في رأيكم شأن سهل؟

ج ـ إن ذلك لا ينشئه نص. بل هو إحساس في النفوس.

س ـ هل تعتقد ان أمريكا صادقة في موقفها من السلام؟

ج ـ لأمريكا مصالح وأغراض في السلام، ولذلك تضع أثقالها لتحقيقه بسرعة.

***

مقابلة صحافية مع الشيخ سعد العبدالله الصباح ولي العهد رئيس مجلس الوزراء في دولة الكويت حول عدد من القضايا المهمة.

(الحوادث ـ باريس ـ ٢/ ٢/ ١٩٩٦، العدد ٢٠٤٨).

س ـ هل هناك خطر على مستقبل دول مجلس التعاون الخليجي؟

ج ـ إذا نظرنا على نطاق واسع، نجد ان هناك مناطق كثيرة في العالم لا تنعم بالاستقرار وليس بمأمن من الأخطار. ومع ذلك فدول مجلس التعاون الخليجي ان هي وحدت كلمتها وصفها، وسدت كل الثغرات في وجه الأخطار الخارجية، وحثت السير بجد وإخلاص على طريق التكامل فإنها ستكون بعون الله قادرة على مواجهة أي أخطار قد تتعرض لها.

س ـ لماذا لا يحضر سمو الشيخ سعد اجتماعات مجلس الأمة؟

ج ـ انني اجتمع مع الأخ رئيس مجلس الأمة كل أسبوع مرة واحدة على الأقل... أما الإخوة النواب فلا يكاد يمر يوم دون ان ألتقي بعضهم.

س ـ ما هو موقف الكويت من معاناة الشعب العراقي؟ وما هو ردها على الذين يحملونها مسؤولية هذه المعاناة؟

ج ـ الكويت ليست سبب معاناة الشعب العراقي.. بل كانت ضحية عدوان النظام العراقي.

رئيس النظام العراقي هو السبب في معاناة شعبه.. وهو الذي يحمل وزر هذه المعاناة ومسؤوليتها، وهو سبب استمرار المعاناة بإصراره على عدم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة.. وهي قرارات يعلم الجميع انها لا تقتصر على معالجة آثار عدوانه على الكويت،

بل تعالج أيضا مشكلة مخزونه من أسلحة الدمار الشامل والحرب البيولوجية والكيماوية وإصراره على مواصلة إنتاجها.

رئيس النظام العراقي هو الذي يريد لمعاناة شعبه ان تستمر. فهو يرفض شراء الدواء والغذاء لشعبه وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ الذي سمح له بتصدير ما قيمته ٢٠٠٠ مليون دولار من النفط كل ستة شهور قابلة للتجديد لسد احتياجات شعبه.

ثم ان مسألة العقوبات الاقتصادية التي فرضها المجتمع الدولي على النظام العراقي امر قررته وتقرره الأمم المتحدة وليس الكويت، فإذا كان النظام العراقي يريد حقا إنهاء معاناة شعبه فليسارع إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة كلها.

س ـ يقال إن الكويت تقوم بالاقتراض من الأسواق المحلية لمواجهة احتياجاتها. هل تستمر في ذلك، وما هو وجه الصلاح في هذه الخطوة؟

ج ـ من الطبيعي والمنطقي ان تتجه الدول إلى التمويل المحلي إذا كان ذلك متيسرا وذلك قبل اللجوء إلى الاقتراض الخارجي.. وهذه سياسة أخذت بها دول كثيرة من خلال إصدار سندات أو أذونات من خزينة الدولة وطرحها للاكتتاب العام من الأفراد والمؤسسات.

س ـ عجز الموازنة يتردد كلام عنه في الأوساط المالية العربية والعالمية، كيف تعالجونه؟

ج ـ عجز الموازنة ظاهرة عامة تواجهها معظم الدول حتى الغنية والكبيرة منها.

وقد وضعت الحكومة خطة للقضاء على العجز في الميزانية العامة، وذلك من خلال إجراءات وتدابير تهدف إلى خفض الإنفاق العام وترشيد الاستهلاك وزيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وإيجاد مصادر إضافية للدخل..

س ـ كيف تمارس العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؟ هل في جو صاخب أم في مناخات تفاهم موضوعية؟

ج ـ العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية علاقة طبيعية وصحية. وسواء كانت في جو صاخب أو هادىء فإننا نحرص ان تكون علاقة عمل وتعاون مثمر في جميع الميادين مع تغليب مصلحة الكويت العليا التي هي الهدف الأول والأخير لنا جميعا. وفي جميع الأحوال يظل أهل الكويت أسرة واحدة.

س ـ ماذا بعد السلام وما هو المطلوب من العرب لمواجهة هذه المرحلة؟

ج ـ نأمل بعد السلام ان يسود الأمن والاستقرار في ربوع المنطقة، وهذا لا يتأتى إلا إذا كان السلام شاملا على كل الجبهات وعادلا يحقق المطالب المشروعة لكل

الأطراف، لكي تنصرف جميع الجهود إلى البناء والتنمية والازدهار.. والمأمول والمطلوب ان يحسن العرب استغلال السلام لبناء وتعزيز قدراتهم السياسية والاقتصادية والحفاظ على تراثهم ودورهم الحضاري والا يخسروا معركة السلام التي لا تقل ضراوة ودهاء وخطرا عن معارك الحرب الساخنة.

س ـ إلى اي حد انخفضت أموال الاحتياطي للدولة؟ وما تأثير ذلك على وضع الكويت المالي والسياسي؟

ج ـ ان مجابهة العدوان العراقي الغادر والتزامات حرب تحرير الكويت ثم جهود إعادة البناء والإعمار بعد التحرير وإعادة بناء قواتنا المسلحة وتجهيزها وتسليحها.. كل **ذلك** رتب أعباء مالية ضخمة على احتياطي الدولة. ولكن الكويت تظل دولة مقتدرة ماليا ذات اقتصاد قوي، وليس ادل على متانة وضع الكويت المالي من تصنيفها مؤخرا ضمن الدول الأكثر أهلية وجدارة للاستثمار.

س ـ الأمن هل هو موفور في الكويت أم ان هناك أخطارا تحيط به وان ما نقل عن سموكم «ان الآتي على الصعيد الداخلي أعظم» هو صحيح؟

ج ـ أولا أود ان اصحح سؤا**لك**... فأنا لم أقل إطلاقا «إن الآتي على الصعيد الداخلي أعظم». إنني مطمئن إلى سلامة جبهتنا الداخلية وتماسكها وصمودها في مواجهة أي أخطار خارجية.. وقد تجلت هذه الحقيقة في أسمى صورها خلال العدوان العراقي الغادر حين وقف أهل الكويت جميعا على اختلاف مشاربهم صفا واحدا وراء قيادة صاحب السمو أمير البلاد وحكومته يكافحون، كل في موقعه، من أجل التحرير.

أما مسألة توافر الأمن، فيمكن القول بكل موضوعية انه ليس هناك مجتمع خال من الجرائم، وإذا قارنا وضعنا الأمين بأوضاع الدول الأخرى الكبيرة والصغيرة، المتقدمة والنامية، نجد ان وضعنا الأمني جيد خصوصا إذا أخذنا بالاعتبار مخلفات وآثار العدوان العراقي الغادر.. ولكننا نظل نسعى ونعمل من أجل تعزيز الوضع الأمني في البلاد.

س ـ الانتخابات هل ستجرى في مناخات ديمقراطية سليمة تنسف الذرائع والمبررات التي يتذرع بها البعض.. أم أن الحكومة سيكون لها مرشحون في هذه الانتخابات تدعمهم وتؤيدهم؟

ج ـ الانتخابات القادمة كسابقاتها ستجري وسط أجواء الحرية والديمقراطية والنزاهة المعهودة وبإشراف رجال القضاء.. هذا هو الحال عندنا في الكويت وهو ليس جديدا علينا.. وتسألني هل سيكون للحكومة مرشحون في الانتخابات تدعمهم وتؤيدهم؟ وأقول **لك**: إن المرشحين الذين

سيختارهم الشعب سوف تدعمهم وتؤيدهم الحكومة وتتعاون معهم لإنجاح مسيرتنا الديمقراطية وخدمة الوطن والمواطنين.

س ـ ما هو واقع علاقاتكم الخارجية؟

ج ـ نحن نحرص على قيام علاقات صداقة وتعاون مثمر مع جميع الدول التي تنشد صداقتنا. ونقيم ونكيف علاقاتنا تبعا لمصالحنا الوطنية وثوابتنا وعلى ضوء مواقف الدول من قضايانا.. وخصوصا مواقفها من العدوان العراقي الغاشم عى وطننا. ومن الطبيعي ان تكون لنا علاقات متميزة مع الدول التي أيدتنا ووقفت إلى جانبنا ساعة الشدة وأرسلت قواتها لتقاتل معنا لطرد الغزاة المعتدين. ومن ناحية أخرى فإننا سوف نرحب بعودة العلاقات مع الدول التي كانت لها مواقف سلبية إذا أعادت النظر في مواقفها واتخذت خطوات إيجابية عملية للتقارب معنا.

* * *

نص كلمة الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت، بمناسبة العشر الأواخر من رمضان المبارك.

(السياسة ـ الكويت ـ ١٣/٢/١٩٩٦، العدد ٩٧٧٩).

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين

أيها الإخوة والأخوات..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تقبل الله عملكم الطيب في هذه الليالي المفضلة من شهر رمضان المبارك، لقد تعودنا ان نستقبل شهر الصيام بالفرح والسرور وأن نتبادل التهاني والتبريكات بقدومه لأنه شهر متميز في كل شيء، اختصه الله ببدء نزول القرآن هداية للعالمين واختاره لأداء فريضة من فرائضه على عباده، وجعله مضمارا للتربية العالية ومجالا للسمو الروحي والرقي النفسي.

فالصوم ليس حرمانا بل عصمة وليس تعذيبا بل تدريب، وغايته الإنسان نفسه شأن كل الفرائض والأوامر والنواهي التي جاء بها شرعنا الحنيف.

فالمتمسك بدينه إذا أحسنا التأمل لا يحفظ دينه فقط بل ان دينه يحفظه، وصدق الله العظيم إذ يقول ﴿يمنون عليك ان أسلموا قل لا تمنوا علي إسلامكم بل الله يمن عليكم ان هداكم للإيمان﴾.

إن المتمسك بدينه يملك ميزانا دقيقا يقيس به القيم والاعمال، لأنه جعل الله أمامه والحق طريقه والإخلاص نهجه فهو على نور من ربه وعلى بصيرة من أمره لا يخفى عليه الخير والشر ولا يختلط عليه الأمر، ولذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لبعض أصحابه وقد جاء يسأله عن أنواع الخير

سيختارهم الشعب سوف تدعمهم وتؤيدهم الحكومة وتتعاون معهم لإنجاح مسيرتنا الديمقراطية وخدمة الوطن والمواطنين.

س ـ ما هو واقع علاقاتكم الخارجية؟

ج ـ نحن نحرص على قيام علاقات صداقة وتعاون مثمر مع جميع الدول التي تنشد صداقتنا. ونقيم ونكيف علاقاتنا تبعا لمصالحنا الوطنية وثوابتنا وعلى ضوء مواقف الدول من قضايانا.. وخصوصا مواقفها من العدوان العراقي الغاشم عى وطننا. ومن الطبيعي ان تكون لنا علاقات متميزة مع الدول التي أيدتنا ووقفت إلى جانبنا ساعة الشدة وأرسلت قواتها لتقاتل معنا لطرد الغزاة المعتدين. ومن ناحية أخرى فإننا سوف نرحب بعودة العلاقات مع الدول التي كانت لها مواقف سلبية إذا أعادت النظر في مواقفها واتخذت خطوات إيجابية عملية للتقارب معنا.

***

نص كلمة الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت، بمناسبة العشر الأواخر من رمضان المبارك.

(السياسة ـ الكويت ـ ١٣/٢/١٩٩٦، العدد ٩٧٧٩).

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين

أيها الإخوة والأخوات..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تقبل الله عملكم الطيب في هذه الليالي المفضلة من شهر رمضان المبارك، لقد تعودنا ان نستقبل شهر الصيام بالفرح والسرور وأن نتبادل التهاني والتبريكات بقدومه لأنه شهر متميز في كل شيء، اختصه الله ببدء نزول القرآن هداية للعالمين واختاره لأداء فريضة من فرائضه على عباده، وجعله مضمارا للتربية العالية ومجالا للسمو الروحي والرقي النفسي.

فالصوم ليس حرمانا بل عصمة وليس تعذيبا بل تدريب، وغايته الإنسان نفسه شأن كل الفرائض والأوامر والنواهي التي جاء بها شرعنا الحنيف.

فالمتمسك بدينه إذا أحسنا التأمل لا يحفظ دينه فقط بل ان دينه يحفظه، وصدق الله العظيم إذ يقول ﴿يمنون عليك ان أسلموا قل لا تمنوا علي إسلامكم بل الله يمن عليكم ان هداكم للإيمان﴾.

إن المتمسك بدينه يملك ميزانا دقيقا يقيس به القيم والاعمال، لأنه جعل الله أمامه والحق طريقه والإخلاص نهجه فهو على نور من ربه وعلى بصيرة من أمره لا يخفى عليه الخير والشر ولا يختلط عليه الأمر، ولذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لبعض أصحابه وقد جاء يسأله عن أنواع الخير

والشر «استفت قلبك ولو أفتاك الناس وافتوك». وهنا أيها الإخوة والأخوات اذكر شباب الكويت ذكرانا وإناثا واخصهم بالحديث لأنهم في كيان كل منا.. لانهم المد الدائم والمستمر لموج الحياة المتدفق... هم تطلع الطفولة إلى الكبر والنماء وهم أمل الشيخوخة في الاستمرار والبقاء.. هم غراس وثمر لبنات وحصون نماء وعطاء. تدفق الشباب بالقوة يفرض علينا ان نفسح له مجراه... ولكن كيف وإلى أين؟!

إن مجرى بلا حدود تيه..

وانطلاقة بلا غاية ظلال..

ليست الحدود قيودا..

وليست الغايات سدودا.

العلم ياشباب الكويت طلب ومعاناة وليس شرابا جاهزا نسقاه.

العلم أشرف ما يميز الإنسان فإذا فقد جلال المعلم وإجلاله لم تعز به نفس ولم تتحقق به رفعة.

العلم رسالة النبيين والمصلحين فإذا عدم رفق المعلم ونزاهته قل طالبوه وفر راغبوه.

ولذلك يقول نبينا صلى الله عليه وسلم «ليس منا من لم يجل كبيرنا ويرحم صغيرنا ويعرف لعالمنا حقه».

أيها الإخوة:

ولعل من أعظم أخلاق الصيام.. الإرادة والمراقبة.

فالصائم ـ طوعا وبلا أي رقابة من خارج نفسه ـ يمنع نفسه مطالبها ومحابها. وهل يحتاج بناء الدولة لغير الإرادة والمراقبة.

صاحب الإرادة يفرح بالإنجاز ويأنف من السلبية وصاحب المراقبة يعاين الله فتصغر في عينيه الدنيا بما حوت، لا تطغيه إن نالها ولا تغريه إن فاتته.

مناط هذين الخلقين نفوس كبار ومجلاهما عطاء بلا من.

والكويت عاشت دائما بأمثال هذه النفوس وهي اليوم أحوج ما تكون إلى تجديدها بحسن العبادة وتغذيتها بذكرى السلف الصالح واتباع الأجداد العظام.

وأود هنا ان نتذاكر معا ونحن في أجواء الصيام الطاهرة كلمة غالية من كلمات الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم تتعلق بفلسفة بناء الإنسان.

يقول صلوات الله عليه «ليس شيء خيرا من ألف مثله إلا الإنسان».

الرجل يغنى غناء رجلين.. وغناء عشرة.. وغناء مئة.. وغناء ألف.

هذا هو البناء الذي نرجوه للكويت.. بناء الإنسان الذي يحرص على الامتياز وعلى النمو المضعف.

وهذا هو مجال التسابق الذي يرسمه الإسلام لأتباعه ونتذاكره معا في العشر الأواخر من رمضان المعظم.

كم من الجهود تحتاج هذه الرسالة.

كم من الصبر تتطلب هذه المهمة.

وكم من الرفعة تبلغ الكويت إذا جعلناها غايتنا الدائمة التي هي دين يرضاه الله وتربية يخطط لها التربويون وأمل يتوخاه المسؤولون عمل صالح يتنافس فيه المتنافسون.

اللهم كما رزقتنا الإيمان فارزقنا العمل به

وكما علمتنا القرآن فعلمنا فقهه وأدبه

واجعلنا كفاء وطننا العزيز عملا وأملا.

وتقبل شهداءنا في أعلى الدرجات

واردد اسرانا سالمين وافرين

اللهم آمن..

وكل عام وانتم بخير

والسلام عليكم

***

مقابلة صحافية مع السيد محمد باقر الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في الجمهورية العراقية حول عدد من القضايا المهمة.

(السياسة - الكويت - ١٣/ ٢/ ١٩٩٦ - العدد ٩٧٧٩).

س - نجح صدام حسين في بناء نظام يسيطر عليه الهاجس الأمني وغريزة البقاء عبر استغلال تناقضات محلية وإقليمية وأحيانا عالمية.. فهل يبدو في أفقكم ان صدام سيستمر خصوصا بعد توجهه لقبول بيع النفط مقابل الغذاء؟

ج - إن الصراع الذي بدأ داخل العراق سينتهي بسقوط صدام، وصدام بقي لأنه كان يلعب على التناقضات بين المجموعات المعارضة داخل العراق. أما الآن فإن المواجهة أصبحت بينه وبين الشعب بكل فئاته وقطاعاته خصوصا بعد ان اتحد الموقف الداخلي.. هذا النظام سيهزم في الصراع ولا يمكن له ان يستمر في اللعب على التناقضات بعد ان تكشفت حقيقة النظام لجميع أبناء الشعب.. إننا نعمل لزوال قريب لصدام، وهناك فرصة كبيرة جدا للتحرك الآن من أجل إسقاط النظام من قبل أبناء الشعب العراقي في الداخل.. ونحن الآن نعمل من أجل رسم خطة كاملة بعد ان هيأنا لها المقدمات من أجل عمل واسع لمواجهة النظام معتمدين على الله سبحانه وتعالى وعلى أبناء الشعب العراقي.

س - هل انتهى موضوع حسين كامل؟

ج - لا أرغب بالحديث حول موضوع كامل وكان واضحا لنا منذ البداية انه لا يمثل شيئا إلا بقدر ما يكشف عن التناقضات داخل النظام وخصوصا في داخل الأسرة.

س - ألم تحصل اتصالات منذ ذلك الوقت معه؟

ج - من قبلنا لم نقم بأي اتصال.

س - هل بادر هو للاتصال بكم؟

ج - نعم.

كم من الجهود تحتاج هذه الرسالة.

كم من الصبر تتطلب هذه المهمة.

وكم من الرفعة تبلغ الكويت إذا جعلناها غايتنا الدائمة التي هي دين يرضاه الله وتربية يخطط لها التربويون وأمل يتوخاه المسؤولون عمل صالح يتنافس فيه المتنافسون.

اللهم كما رزقتنا الإيمان فارزقنا العمل به

وكما علمتنا القرآن فعلمنا فقهه وأدبه

واجعلنا كفاء وطننا العزيز عملا وأملا.

وتقبل شهداءنا في أعلى الدرجات

واردد اسرانا سالمين وافرين

اللهم آمن..

وكل عام وانتم بخير

والسلام عليكم

* * *

مقابلة صحافية مع السيد محمد باقر الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في الجمهورية العراقية حول عدد من القضايا المهمة.

(السياسة ـ الكويت ـ ١٣/ ٢/ ١٩٩٦ ـ العدد ٩٧٧٩).

س ـ نجح صدام حسين في بناء نظام يسيطر عليه الهاجس الأمني وغريزة البقاء عبر استغلال تناقضات محلية وإقليمية وأحيانا عالمية.. فهل يبدو في أفقكم ان صدام سيستمر خصوصا بعد توجهه لقبول بيع النفط مقابل الغذاء؟

ج ـ إن الصراع الذي بدأ داخل العراق سينتهي بسقوط صدام، وصدام بقي لأنه كان يلعب على التناقضات بين المجموعات المعارضة داخل العراق. أما الآن فإن المواجهة أصبحت بينه وبين الشعب بكل فئاته وقطاعاته خصوصا بعد ان اتحد الموقف الداخلي.. هذا النظام سيهزم في الصراع ولا يمكن له ان يستمر في اللعب على التناقضات بعد ان تكشفت حقيقة النظام لجميع أبناء الشعب.. إننا نعمل لزوال قريب لصدام، وهناك فرصة كبيرة جدا للتحرك الآن من أجل إسقاط النظام من قبل أبناء الشعب العراقي في الداخل.. ونحن الآن نعمل من أجل رسم خطة كاملة بعد ان هيأنا لها المقدمات من أجل عمل واسع لمواجهة النظام معتمدين على الله سبحانه وتعالى وعلى أبناء الشعب العراقي.

س ـ هل انتهى موضوع حسين كامل؟

ج ـ لا أرغب بالحديث حول موضوع كامل وكان واضحا لنا منذ البداية انه لا يمثل شيئا إلا بقدر ما يكشف عن التناقضات داخل النظام وخصوصا في داخل الأسرة.

س ـ ألم تحصل اتصالات منذ ذلك الوقت معه؟

ج ـ من قبلنا لم نقم بأي اتصال.

س ـ هل بادر هو للاتصال بكم؟

ج ـ نعم.

س ــ هل أرسل المذكرة التي حاول إعدادها حول برنامج واسع.. هل طلب رأيكم؟

ج ـ لا.. لم يرسل شيئا إلى الآن.

س ــ خاف العالم من دولة شيعية في الجنوب.. هذا واقع. فكيف تتجنبون الآن خوفا أكبر إذا ما كانت الكتلة الشيعية تتطلع إلى دولة تشمل كل العراق؟

ج ـ لم تكن هناك مخاوف من إقامة دولة شيعية في الجنوب.. الشيعة ليسوا في الجنوب وحده وإنما الشيعة موجودون في العراق ككل... في الجنوب والوسط. وبغداد حيث إن الشيعة يمثلون أكثرية في نفس العاصمة فضلا عن المناطق الأخرى. المخاوف كانت موجودة بسبب ما قام به النظام من عمل سابق عندما ربط بين وجوده ووحدة العراق وقد تمكن من خلال علاقته السابقة لغزو الكويت أن يوجد مخاوف من سقوطه على وحدة العراق.. أما الموقف تجاه الانتفاضة فإنه لم يكن تجاه خطر دولة شيعية في الجنوب وإنما تجاه تغيير داخل العراق يرتكز على إرادة الشعب.. وقد كان هناك مصالح ترتكز على وجود صدام وكان هناك أيضا خوف من اهتزاز هذه المصالح لكنه أصبح واضحا الآن بعد عملنا السياسي الذي قمنا به وأيضا بسبب وحدة الشعب العراقي في الداخل من أنه لا يوجد هناك دعوة لحكم طائفي في العراق يتكون فيه سيطرة للكتلة الشيعية على الكتل الأخرى دائما هناك دعوة لأن يحكم أبناء الشعب العراقي أنفسهم بأنفسهم وألا يكون مجال في المستقبل لطاغية ديكتاتور يتحكم في رقابهم ويصنع ما يشاء.

إن العمل الجاري الجاد في العراق الآن من أجل عراق المستقبل هو تقيد أي حاكم بالقوانين والأعراف والحريات العامة.. وأنا أعتقد ان هذا هو الطريق الصحيح لمعالجة الأوضاع في داخل العراق.. أما عملية فرض التغيير من الخارج فإن ذلك يتضمن مخاطر عديدة بحق الشعب العراقي المطلوب مشاركته هو أساسا.

س ـ هل تقصد الديمقراطية؟ وبصورتها الانتخابية؟

ج ـ نحن نؤمن بالديمقراطية بصورتها الانتخابية وصندوق الاقتراع هو الذي يجب ان يعين نظام الحكم والحاكم.. علما بأن مفهوم الديمقراطية أصبح واسعا ومستخدما من كافة القوى والآراء والتيارات في العالم. وحتى صدام نفسه يتحدث عن الديمقراطية عبر الاستفتاء الصوري الذي أجراه.

س ــ وجودكم في إيران يشكل برأيي معضلة، فهناك عداء قومي أو وطني عنوانه الحرب التي دامت ثماني سنوات.. وهكذا يقول صدام.. ومجاهدو خلق مثلا متهمون بالعمالة للعراق على خلفية الحرب بين

البلدين.. وهذه حجة في العراق عليكم كونكم تتمركزون في إيران.. ما هو تعليقكم على كل هذا؟

ج ـ هناك عدة نقاط تحتاج إلى توضيح هنا.. وأولها إننا بدأنا الثورة ضد النظام قبل ان توجد دولة إسلامية في إيران.. وأنا شخصيا سجنت في العراق عام ١٩٧٧ اي قبل وجود الثورة بسنتين تقريبا.. وكنت قد تعرضت للاعتقال والتعذيب عام ١٩٧٢ واستشهد الشهيد الأمام الصدر «رض» وكان من قادة الثورة في العراق، لقد بدأنا معارضتنا منذ مجيء البعثيين إلى الحكم وكان والدي الأمام الحكيم «رض» يخوض مواجهة من هذا القبيل وقد أخرج من العراق منذ عام ١٩٦٩... فتاريخيا لم تكن حركتنا مرتبطة بالثورة الإسلامية..

أمر آخر هو اننا لسنا موجودين فقط في إيران وقد لا يكون وجودنا مرتهنا هناك.. وبالإضافة إلى وجودنا في الداخل فإننا موجودون في الجنوب العراقي حيث هناك أراضي تحت أيدينا ونقاتل عليها ولنا وجود واسع سياسي وعسكري في شمال العراق ولدينا وجود في سورية ومناطق معينة من أوروبا وبالتالي فليس أمرنا مرهونا بالأوضاع في إيران.. كما ان وجودنا هناك مرتبط بوجود قاعدة شعبية عراقية واسعة في إيران هناك نحو مليون عراقي مسجلين بشكل رسمي أو غير مسجلين في إيران.

ومن الحقائق الأخرى المهمة هو امتداد الحدود العراقية الإيرانية لتكون أطول حدود للعراق هناك جوار بمسافة ١٤٠٠ كيلومتر بين العراق وإيران وذلك عبر مناطق مسكونة بل تتواجد بها عشائر واحدة على الجانبين وهذه حقيقة تفرض نفسها.. ومن الطبيعي اذن ان نبقى مع شعبنا.. ان هذا لا يماثل الحالة الموجودة على الطرف الآخر «مجاهدي خلق».

إننا نفتش عن الحرية وبالتالي فإننا مستعدون للجوء إلى أي ملجأ.

ثم ان الظروف أوجدتنا على الأرض الإيرانية ففي مرحلة زمنية سابقة كانت علاقات صدام ممتازة مع جميع الجوار باستثناء إيران.

س ـ هل هناك تأثير إيراني على قراركم.. انني أضرب مثلا بموقفكم من حسين كامل.. فهل كان لإيران أي دور؟ ثم كيف تضمنون ألا يتحول الموقف الدولي من إيران إلى غير صالحكم وقد سمعنا ردود فعل قوية وقلقة من تواجد قواتكم في شمال العراق؟

ج ـ نحن متواجدون في إيران منذ ١٦ سنة ولم نقع في الوصاية الإيرانية ونتحرك بحريتنا وإرادتنا دون أي تأثير وعندما نتخذ قرارنا فإننا نتخذه باستقلالية، وفيما يتعلق بموضوع حسين كامل فإنه لم يكن لنا موقفان كما أشرتم.. ففي البداية قلنا ان لدينا خطتنا

العملية والأولوية لها وبالتالي أكدنا على ان العراقيين لا يقبلون دورا قياديا لحسين كامل في العراق.

وبالنسبة لموقف الولايات المتحدة فإن كل دولة تتخذ سياساتها بناء على مصالحها.. وهناك فهم عالمي واسع لقرارنا المستقل وهناك الكثير من الأمثلة على قرارنا المستقل.

س ـ هل هناك اتصالات مع الولايات المتحدة؟

ج ـ بشكل مباشر وشخصيا.. لا.. ولكن الأجهزة في المجلس تقوم باتصالات واسعة مع كل الدول.. ونحن نملك اتصالات مع الجميع باستثناء إسرائيل.

س ـ خلال هذه الاتصالات هل هناك حوار حول قضايا معينة؟

ج ـ إن قضيتنا الأولى هي انقاذ الشعب العراقي من هذه الظروف المأساوية وتغيير النظام العراقي.

س ـ هل هناك زيارات لدول خليجية أخرى؟

ج ـ زرت المملكة العربية السعودية وقابلت خادم الحرمين الشريفين وكل المسؤولين.. ولي العهد.. والأمير سلطان وبعض المؤسسات الدينية ولازلنا نتابع هذا الأمر.. ونحن نؤكد على النشاط في الدول المجاورة للعراق.

س ـ ألم تقوموا بأية زيارة للأردن؟

ج ـ حتى الآن لا.

س ـ لماذا؟!

ج ـ الموقف الأردني لم يكن يسمح بهذه الزيارات سابقا.. إنني أقصد ما قبل التغيير في موقف الملك حسين.. الآن بعد المشروع المطروح من الأردن حدثت اتصالات مع الجهات الأردنية واجتماعات وأحاديث. وقد اتصل بي الملك حسين شخصيا وتحدثت معه وأعطيته ملاحظاتي العامة على مشروع الفيدرالية والتغيير في العراق.. فنحن نعتبر ان التغيير مهم جدا.. والإيجابية هي انه لأول مرة يدعو رئيس دولة عربي لمبادرة بهذا الوضوح والجرأة للتغيير في العراق.. وهناك ملاحظات وقد لاحظنا ان الموقف الرسمي تغير على أساس هذه الملاحظات.. أعتقد ان العمل للتغيير في العراق سيكون عملا مشتركا عربيا، وقد صدرت تصريحات أردنية تؤكد على أهمية هذا العمل المشترك.. إننا نعتبر وحدة العراق مهمة جدا.. ولكننا مع الشكل المناسب للإدارة.. وآلية التغيير أيضا مهمة جدا فهناك يجب ان يكون الاعتماد على الشعب.. وقد تحدثنا أيضا عن العلاقات التي ستسود بين تركيبة الشعب العراقي وهي علاقات جيدة لا تحتاج إلى مصالحة.. توجد مخاوف فقط ويجب أن تعالج.. لقد تحدثت بكل هذا مع الملك حسين ووجدت قبولا كبيرا لهذه الملاحظات.

قرار النفط مقابل الغذاء جيد إذا أحسن تطبيقه والتزم هدف إصداره وهو التمييز بين حصار النظام والشعب العراقي.. الذي لا يتحمل جريمة النظام وهذا يتأتى من شراء وتوزيع والإشراف على المواد الغذائية.. إن المفاوضات تجري الآن على آلية التنفيذ وكلام فارغ الحديث عن السيادة التي يتبجح بها النظام.. إن النظام يريد ان يفهم الشعب ان قوته مازالت بيده كما يفعل مع الورقة التموينية.. ان النظام يحاول إقناع الأمم المتحدة اعطاءه صلاحيات واسعة.

ان القرار يعطي الفرصة للشعب العراقي ليشعر بأهمية مواجهة النظام وهو يكسب الأمم المتحدة احتراما بأنها قوة حقيقية تلجم العدوان.

س ـ على ماذا تركزت محادثاتكم مع الشيخ صباح الأحمد؟ وكذلك وكيل وزارة الخارجية؟

ج ـ شكرناه لموقف الكويت من إغاثة أبناء الشعب العراقي في المناطق الشمالية والحدودية مع إيران وذلك عبر عمليات إغاثة واسعة نظمها الهلال الأحمر الكويتي... وبحثنا أيضا روابط البلدين من أجل مصلحة الشعبين، وبحثنا القضايا المستجدة والتطورات المهمة التي تخلق فرصة لعمل جاد مؤثر يخدم مصلحة الشعب العراقي.

س ـ ألم تخاطبوا الأمم المتحدة حول القرار؟

ج ـ لقد قمنا بدور كبير في تهيئة هذا القرار وأفكاره، والإخوة في الكويت أيضا ساعدونا كثيرا في هذا المجال.. وقد قمنا بعمل مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء في مجلس الأمن، وبعد عمل واسع للإخوة الكويتيين امكن صدور القرار في ابريل ١٩٩٥ وقد واصلنا المتابعة مع الأمم المتحدة ومع أعضاء مجلس الأمن الدائمين وغيرهم، والتقيت مسؤولين بقضايا الإغاثة كما ان لنا مكتبا يتابع موضوع الإغاثة مع مساعد الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الإغاثة الذي مقره أيضا في جنيف.

س ـ هل لكم اهتمام بوساطة تتعلق بأحداث البحرين؟

ج ـ نحن مهتمون بجميع المحاور.. وتجاه بعض القضايا نعمل للتهدئة ولكن العمل سرا أفضل من العلانية.

س ـ عراق ما بعد صدام حسين.. هل ستلتزمون قرارات التعويضات مثلا؟

ج ـ نحن نحترم المواثيق والعهود الدولية، وفي نفس الوقت.. ان اي نظام بعد صدام سيعمل لترتيب أوضاع العراق داخليا وخارجيا والكثير من المواقف يمكن ان تتغير إذا أصبح النظام عقلانيا ويخدم شعبه وأمن المنطقة.

س ـ ألا تعتقد ان صدام سيقوي نفسه

أكثر عندما يبيع النفط مقابل الغذاء.. فهو في هذه الحالة سيلغي الصرف على الأغذية لصالح الأمن والعسكر؟

ج ـ سيحدث هذا إذا لم ينفذ القرار باتقان ومع ذلك أقول ان صدام لم يمارس اي تقشف على الأجهزة الخاصة ولم يقلل من نفقاتها.. فمجلس قيادة الثورة والحرس الخاص ومكتب العلاقات العامة والمخابرات لم تقل نفقاتها عن الظرف العادي. إن التقشف مع أبناء الشعب فقط بينما صدام يبني القصور الجديدة.

س ـ هل تقبل بحاكم سني للعراق؟

ج ـ نحن نقبل بالعدل حاكما للعراق سواء أكان سنيا أو شيعيا.. إن الأكراد هم أكثرية أهل السنة في العراق، ومع ذلك فإنهم أكثر الذين تعرضوا للتنكيل.. لقد استباح صدام مدينة الرمادي وهي مدينة سنية... لا توجد لدينا تخوفات طائفية لأن الكل سيتعاون لإزالة النظام..

***

ـ مقابلة صحافية مع الشيخ سالم الصباح رئيس اللجنة الوطنية لشؤون الاسرى والمفقودين في دولة الكويت، حول عدد من القضايا المهمة.

(الوسط، الرياض،١٧/٣/١٩٩٦م، العدد ٢١٥).

س ـ لنبدأ من النهاية كما يقولون، أي من اللحظة الراهنة، قبيل انعقاد المؤتمر الدولي الأول لحقوق الانسان وأسرى الكويت في لندن في ١٢ و١٣ من الشهر الجاري. لماذا هذا المؤتمر؟

ج ـ لقد مضت حوالي خمس سنوات، منذ اجتاح نظام صدام حسين الأرض الكويتية، واحتلها لشهور قليلة تجلت فيها كل فظاعات هذا النظام المعادي للحياة، وللمدنية الحقيقية ولروح التحضر الانساني، وكان من جملة فظائعه اختطافه مجموعة من أبناء الكويت (وأبناء الجنسيات الأخرى بنسبة قليلة)، واقول اختطافه لأن عمليات المداهمة الليلية للبيوت واقتحام دور العبادة والتوقيف في الشوارع وداخل الجمعيات التعاونية، كل هذه العمليات التي كانت تنتهي بالقبض على الكويتيين بذرائع واهية كانت أقرب الى الاختطاف الذي يقوم به قطاع الطرق منها الى أي محاولة للتبرير القانوني يقوم بها نظام عسكري يحتل أرضا ليست له ويأخذ بعض ابنائها أسرى. كان القبض على أسرانا يتم «على الهوية» لمجرد ان الانسان كويتي، ولمجرد رغبة النظام العراقي في الاستحواذ على مجموعة من البشر يأخذهم كأسرى ليكونوا «ورقة مساومة» في مقامرته السياسية عندما تأكد انه خارج من الكويت لا محالة، لهذا بلغت عمليات الاختطاف ذروتها عندما كانت جحافل صدام حسين المدحورة تخرج

أكثر عندما يبيع النفط مقابل الغذاء.. فهو في هذه الحالة سيلغي الصرف على الأغذية لصالح الأمن والعسكر؟

ج ـ سيحدث هذا إذا لم ينفذ القرار باتقان ومع ذلك أقول ان صدام لم يمارس اي تقشف على الأجهزة الخاصة ولم يقلل من نفقاتها.. فمجلس قيادة الثورة والحرس الخاص ومكتب العلاقات العامة والمخابرات لم تقل نفقاتها عن الظرف العادي. إن التقشف مع أبناء الشعب فقط بينما صدام يبني القصور الجديدة.

س ـ هل تقبل بحاكم سني للعراق؟

ج ـ نحن نقبل بالعدل حاكما للعراق سواء أكان سنيا أو شيعيا.. إن الأكراد هم أكثرية أهل السنة في العراق، ومع ذلك فإنهم أكثر الذين تعرضوا للتنكيل.. لقد استباح صدام مدينة الرمادي وهي مدينة سنية... لا توجد لدينا تخوفات طائفية لأن الكل سيتعاون لإزالة النظام..

***

ـ مقابلة صحافية مع الشيخ سالم الصباح رئيس اللجنة الوطنية لشؤون الاسرى والمفقودين في دولة الكويت، حول عدد من القضايا المهمة.

(الوسط، الرياض،١٧/٣/١٩٩٦م، العدد ٢١٥).

س ـ لنبدأ من النهاية كما يقولون، أي من اللحظة الراهنة، قبيل انعقاد المؤتمر الدولي الأول لحقوق الانسان وأسرى الكويت في لندن في ١٢ و١٣ من الشهر الجاري. لماذا هذا المؤتمر؟

ج ـ لقد مضت حوالي خمس سنوات، منذ اجتاح نظام صدام حسين الأرض الكويتية، واحتلها لشهور قليلة تجلت فيها كل فظاعات هذا النظام المعادي للحياة، وللمدنية الحقيقية ولروح التحضر الانساني، وكان من جملة فظائعه اختطافه مجموعة من أبناء الكويت (وأبناء الجنسيات الأخرى بنسبة قليلة)، واقول اختطافه لأن عمليات المداهمة الليلية للبيوت واقتحام دور العبادة والتوقيف في الشوارع وداخل الجمعيات التعاونية، كل هذه العمليات التي كانت تنتهي بالقبض على الكويتيين بذرائع واهية كانت أقرب الى الاختطاف الذي يقوم به قطاع الطرق منها الى أي محاولة للتبرير القانوني يقوم بها نظام عسكري يحتل أرضا ليست له ويأخذ بعض ابنائها أسرى. كان القبض على أسرانا يتم «على الهوية» لمجرد ان الانسان كويتي، ولمجرد رغبة النظام العراقي في الاستحواذ على مجموعة من البشر يأخذهم كأسرى ليكونوا «ورقة مساومة» في مقامرته السياسية عندما تأكد انه خارج من الكويت لا محالة، لهذا بلغت عمليات الاختطاف ذروتها عندما كانت جحافل صدام حسين المدحورة تخرج

هاربة من الكويت قبيل تحريرها. وقامت السلطات العراقية بعد ذلك بترحيل الاسرى وتوزيعهم على السجون العراقية. انهم اكثر من ٦٠٠ اسير، وتحديدا ٦٠٤، وهذا عدد قد يبدو للبعض قليلا، فهو بالنسبة الى الصين مثلا لا يكاد يمثل شيئا من الناحية الرقمية، اما بالنسبة الينا ككويت، كأسرة بشرية محدودة العدد ومتماسكة بأواصر القربي والتشابكات الاجتماعية ورسوخ التقاليد، فإن هذا العدد من الأسرى يمثل جرحا فظيعا مفتوحا في الجسد الكويتي لا يتوقف نزفه، هؤلاء الأسرى غائبون عن وطنهم وذويهم. ولا بديل أمامنا عن حشد الطاقات الوطنية والشقيقة والصديقة، من اجل تخليصهم.

س ـ هل هناك توجه الى استصدار قرارات جديدة من مجلس الامن، للضغط على العراق حتى يفرج عن الأسرى؟

ج ـ القضية ليست في حاجة الى قرارات جديدة فالقراران الرقم ٦٨٦ و ٦٨٧ فيهما ما يكفي لقضية الافراج عن الأسرى وضمان حقوقهم الانسانية المهم هو عدم ترك القرارات حبرا على ورق، وعدم التجزئة في التعامل مع القرارات وترك بعضها لعوامل النسيان والاهمال.

س ـ على ذكر التأخير في حل قضية الأسرى، الى أين وصلت القضية خلال مواجهتكم للجانب العراقي في اجتماعات اللجنة الثلاثية التي تضم الكويت ودول التحالف والعراق واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وكذلك في اجتماعات اللجنة الفنية التي انعقدت على جانبي الحدود، العراقية والكويتية أخيرا؟

ج ـ أرجو الا يدب اليأس في القلوب إذا قلت ان النتائج لا تخرج عن اطار أن العراق يماطل ويماطل ويماطل. فهذا متوقع من نظام هذا شأنه في المراوغة وانتهاك حقوق الانسان، الانسان العراقي الذي يعاني بطشه الداخلي، والانسان بشكل عام الذي اتخذ منه نظام صدام دروعا بشرية قبيل معركة تحرير الكويت، والانسان الكويتي ـ وغير الكويتي ـ الأسير في سجونه مماطلة ومراوغة، والدليل على ذلك ان الجانب العراقي (في مواجهة المطالبات الكويتية خلال اللجنة الفنية) قدم معلومات عن أسير ادعى انه مات ودفن في شمال الكويت. ٦ جلسات وهو يماطل، مرة يعطي معلومات ناقصة لأحد الشهود، ومرة يقدم خرائط مختلفة، وأخرى يقدم احداثيات عندما تطابقها بشهادة الصليب الأحمر لا تجد المكان في آخر اجتماع كان هناك اصرار من كل اعضاء اللجنة على ضرورة ان يحضر العراقيون شاهدهم ليدل على مكان القبر ستة اجتماعات في ستة أشهر تقريبا من الدوران حول هذه النقطة. مماطلة ومراوغة، لكن هذا لا يجعلنا نيأس نحن متأكدون بالقرائن

والشهود ان اسرانا موجودون في السجون العراقية، والنظام العراقي يماطل لتصبح القضية طي النسيان حتى يلعب بورقة الأسرى في لحظاته الأخيرة، وبما يحلو له. وجهدنا يتمثل في الضغط عليه طالما ابقينا القضية حية في الذاكرة الوطنية والدولية الفاعلة. ومماطلات النظام العراقي تجعلنا مستيقظين ومستعدين لسد الثغرات التي يحاول ان يهرب منها عن مسؤوليته المقررة باتفاقات جنيف في شأن الأسرى. ان ملفاتنا مستكملة ودقيقة وادعاء العراق في مواجهة هذه الملفات بأنه فقد من أسرهم من الكويتيين أثناء الانتفاضة الشعبية في الجنوب العراقي في اعقاب اندحاره عن الكويت ادعاء مرفوض ومردود عليه بالشهادات والوثائق. فعلى سبيل المثال قدم لنا الجانب العراقي رفات انسان قال انها لأحد الأسرى، فلم نقبل الأمر الا بعد أن أرسلنا عينات الى معامل متقدمة جدا في فحص البصمة الوراثية (DNA) في الولايات المتحدة وبريطانيا وأكدت ان الرفات لهذا الأسير. ولعل تلك هي الحالة الايجابية الوحيدة. لكن كما قلت ينبغي الا نيأس والا نتوقف لأن بناء الكذب العراقي سيتهاوى حتما ويقر بوجود اسرانا لديه.

س ـ يبدو من استعراض قائمة المتحدثين والمشاركين في مؤتمر لندن انه تم الحشد له على نطاق واسع، فما هي آليات عمله، ضمن برنامج عمل اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى التي ترأسونها؟

ج ـ أولا ليس هذا هو المسعى الدولي الوحيد أو الأول الذي سارت فيه اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى، فهذه اللجنة التي صدر مرسوم اميري بتشكيلها في اعقاب التحرير استشعارا بأهمية القضية بالنسبة الى الكويت والكويتيين رُئي ان تكون تمثيلا جامعا للأسرة الكويتية رسمية وشعبية وتصب فيها كل الجهود الكويتية في شأن الأسرى وتتجه منها خطى السعي نحو فك القيد. وهذه الرؤية المبكرة الجامعة للجهود كانت تدرك منذ البداية ان العمل يتطلب، اضافة الى الجهود الوطنية المحلية، جهدا خارجيا. وعلى المستوى الداخلي هناك مجموعة من الاعمال والمشاريع تجعل من اللجنة صوت ذوي الأسرى لمواجهة متطلبات اجتماعية ونفسية وانسانية. اما على المستوى الدولي فكانت هناك توجهات لمخاطبة الرأي العام الدولي خصوصا ما يهتم منها بقضايا حقوق الانسان وعلى رأسها حقوق الأسرى. وقامت اللجنة بجولات تكاد تغطي العالم كله لتقريب صورة القضية من ذهن المجتمع الدولي وضميره، والتقت وفود اللجنة رؤساء وملوكا وحكومات وبرلمانات واحزابا وجمعيات حقوق الانسان.

كما انه لم يأت زائر الى الكويت الا وأطلعناه على تفاصيل القضية. وكان كل ذلك لازما لأن القضية كانت غائمة وغير واضحة بالنسبة الى العالم وتبدو في ذيل المطالبات الدولية لنظام صدام حسين بالأمتثال للقانون الدولي، ومنه القانون الدولي الانساني الذي يعالج موضوع الاسرى. هذا المسعى الدولي قادنا الى صيغة مؤتمر دولي على الارض الاوروبية يجمع فعاليات عالمية وعربية سياسية وقانونية وفكرية وثقافية تصنع حوارا يصب في احياء القضية في الذاكرة الدولية ليتحول ذلك الى مواقف وسياسات تدعم جهود الافراج عن الأسري الكويتيين وغير الكويتيين في السجون العراقية.

س ــ هل يمكن اطلاعنا على بعض الاسماء البارزة التي تشارك في هذا المؤتمر، وما تأملونه من مشاركتها؟

ج ــ الأسماء التي سأذكرها تعتبر جزءا يمثل فلسفة الحشد لهذا المؤتمر، لكن لا ينبغي ان نقلل من قيمة مشاركات كل الضيوف الذين سيبلغ عددهم اكثر من خمسة آلاف مدعو، بينهم وزراء واعضاء برلمانات ولوردات وسفراء واعلاميون وسياسيون ورجال فكر وثقافة ورجال اعمال ومتخصصون في منطقة الشرق الاوسط من اساتذة في جامعات اوروبا واميركا والعالم العربي.

من بين هذا الجمع نذكر الرئيس الأميركي السابق جورج بوش ورئيسة وزراء بريطانيا السابقة السيدة مارغريت ثاتشر ومالكوم ريفكند وزير خارجية بريطانيا، ورالف اكيوس المسؤول الدولي عن مراقبة أسلحة الدمار الشامل العراقية، واندرية كوزيريف وزير الخارجية الروسي السابق عضو البرلمان الروسي الحال. والجنرال بيتر ديلابيلير قائد القوات البريطانية في عاصفة الصحراء، وديفيد هاناي مندوب بريطانيا الدائم لدى مجلس الأمن السابق، وفالاديمير زولوتاريف رئيس لجنة الأسرى الروسي، ومندوب الارجنتين في مجلس الامن. ومن الوجوه العربية البارزة سيكون هناك الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس البرلمان الدولي ورئيس مجلس الشعب المصري وسيكون الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية حاضرا بكلمته لتعذر حضوره بسبب انعقاد مؤتمر مواكب لوزراء الخارجية العرب في وقت انعقاد المؤتمر.. ايضا سيحضر الدكتور غازي القصيبي سفير المملكة العربية السعودية في لندن، والدكتور أحمد علي لطفي رئيس وزراء مصر السابق ورئيس جمعية الصداقة الكويتية ــ المصرية. ومن الرموز العربية ستكون هناك مساهمات من الدكتور أحمد كمال ابو المجد والدكتور تركي الحمد والدكتور محمد جابر الانصاري.

ومن الفعاليات القانونية وممثلي جمعيات حقوق الانسان سيحضر الدكتور فاروق ابو عيسى رئيس اتحاد المحامين العرب، والسيد الحبيب بن عمار رئيس المعهد العربي لحقوق الانسان وجمعية حقوق الانسان التونسية وزير الدفاع سابقا، اضافة الى الرموز الكويتية والخليجية كالسيد عبدالله بشارة المستشار في وزارة الخارجية والأمين العام السابق لمجلس التعاون الخليجي كما سيكون اهالي الأسرى ممثلين في هذا المؤتمر، وستكون هناك مشاركة مهمة من المعارضة العراقية ويمثلها الدكتور محمد بحر العلوم.

س ـ فكرة المؤتمر جديدة، أي مناقشة قضية الأسرى الكويتيين، العرب، في عاصمة غربية وبمشاركة غربية وعربية واسعة؟

ج ـ نعم، اعتقد بأن هذه الصيغة جديدة والهدف منها خلق حوار حضاري في مكان يجيد توظيف هذا الحوار لفائدة الهدف المأمول وهو محاصرة الفعل اللاحضاري المتمثل في استمرار العراق في احتجاز الأسرى الكويتيين وغير الكويتيين في سجونه. هذا الحوار ينتظم في أربع جلسات تتوزع على محاور عدة تلتقي عند القضية المركزية أي قضية الأسرى. فالجلسة الأولى ستبحث دور الأمم المتحدة، ويتحدث فيها ديفيد هاناي ورالف اكيوس، والجلسة الثانية عن «أمن الخليج» ويتحدث فيها دوغلاس هيرد وزير الخارجية البريطاني السابق والشيخ سعود الصباح وزير الاعلام الكويتي واندرية كوزيريف. والجلسة الثالثة بعنوان «حقوق الانسان في الأديان» ويتحدث فيها الدكتور بحر العلوم اضافة الى مساهمة الدكتور ابو المجد ومايكل مين من الكنيسة الانكليزية. والجلسة الرابعة عنوانها «الكويت والعالم العربي نظرة مستقبلية» ويتحدث فيها ريتشارد مورفي والسيد عبدالله بشارة اضافة الى كلمة الدكتور عصمت عبدالمجيد.

اما اهداف المؤتمر فهي الآتية:

١ ـ طرح قضية الأسرى الكويتيين على جدول الأعمال في المؤسسات العالمية، الاعلامية والقانونية والسياسية، وفضح التجاهل والتجهيل الذي يمارسه النظام العراقي في قضية الأسرى.

٢ ـ التأكيد أن أي خطوة جديدة تجاه العراق، كما هو التفاوض الآن على آلية تطبيق القرار ٩٨٦، يجب ان يواكبها اعادة تنشيط المادة ٣٠ من القرار ٦٨٧ لمجلس الأمن والخاصة بالأسرى.

٣ ـ تعريف الرأي العام العالمي بالموضوع انسانيا.

٤ ـ التذكير بعدوانية نظام صدام حسين وصلفه ومعاملاته غير الانسانية وغير المسبوقة.

٥ ـ الطموح الى ان يتبنى المشاركون في

نهاية المؤتمر وثيقة تطالب الرأي العام العالمي والمؤسسات السياسية والانسانية بالقيام بحملة تطالب بالافراج عن الأسرى الكويتيين.

٦ ـ إنشاء رابطة دولية للمطالبة باطلاق سراح الأسرى الكويتيين ومتابعة نتائج هذا المؤتمر من قبل المؤسسات والأفراد المكونين لهذه الرابطة المأمولة.

***

ـ البيان الختامي الصادر إثر انتهاء اجتماعات الدورة الثامنة والخمسين لمجلس وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المنعقد في الرياض.

(الانباء، الكويت، ١٨/٣/١٩٩٦، العدد ٧١ ٢٦).

نجح وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تجاوز معظم الخلافات التي حدثت في الفترة الاخيرة داخل المجلس او بمعنى أدق بين قطر من جهة وبين باقي الدول الاعضاء من جهة أخرى وذلك خلال اجتماعات الدورة الثامنة والخمسين للمجلس الوزاري المكون من وزراء الخارجية في دول المجلس والتي اختتمت اعمالها في الرياض امس وترأس وفد الكويت فيها الشيخ صباح الأحمد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية.

فقد أكد الشيخ حمد بن جاسم بن جبرال خليفة وزير خارجية قطر الذي كان محط اهتمام وتركيز وسائل الاعلام خلال الاجتماع على اعادة بلاده بالمجلس وبمسيرته المشتركة وقال ردا على سؤال لـ «الأنباء» ان قطر مؤمنة بالمجلس ولذلك كانت مساهمتها فعالة في الاجتماع وتم تجاوز أي صعاب كانت موجودة من خلال الحكمة التي يتمتع بها جميع الدول الاعضاء.. ووجه الشيخ حمد بن جبر الشكر لسلطنة عمان التي تتولى الرئاسة الحالية للمجلس وكذلك للامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي لما بذلوه من جهود لتجاوز الصعاب، وفيما يتعلق بموضوع الامين العام الجديد للمجلس الشيخ جميل الحجيلان والذي كان من أبرز موضوعات الخلاف بين قطر ودول المجلس الاخرى أكد وزير الخارجية القطري موافقة بلاده على تعيين الامين العام الجديد مشيرا الى أنه تم حل هذا الموضوع بعقلانية بين دول المجس وطبقا للمقترح العماني الذي ينص على أن يكون تعيين الامين العام للمجلس وفقا لترتيب الحروف الابجدية.

وحول عدم مشاركة قطر في المناورات التي جرت مؤخرا لقوات درع الجزيرة قال ان هذا موضوع خاص بقطر وله ظروف معينة وليس له علاقة بأي احتجاج .. وأكد استمرار وجود قطر ضمن درع الجزيرة.

وعما إذا كانت قطر سترشح أمينا عاما مساعدا للشؤون الاقتصادية قال انه لم يبت بعد في هذا الموضوع، وبالنسبة لزيارة شيمون بيريز رئيس وزراء اسرائيل المرتقبة لقطر قال انها ستتم في القريب العاجل.

ومن جانبه أكد يوسف بن علوي بن عبدالله وزير الدولة للشؤون الخارجية بسلطنة عمان رئيس الدورة الحالية نجاح اعمال الدورة مشيرا الى ان وجهات النظر كلها كانت واحدة ومتطابقة وتم اتخاذ القرارات وفقا لتوجيهات القمة.

وحول قضايا الحدود العالقة بين دول المجلس وما يمكن ان تسهم به سلطنة عمان خلال ترؤسها لهذه الدورة ومن خلال خبرتها في هذا الموضوع قال ان قضايا الحدود ذات طبيعة ثنائية ولا تدرس عادة في اجتماعات مجلس التعاون. وأضاف انه ومن خلال تصوره فإن قضايا الحدود ليست لها صفة الاستعجال أو الاولويات فيما يتعلق بمجلس التعاون.

هذا وقد أكد الوزراء في البيان الختامي الذي صدر في ختام أعمالهم ضرورة مواصلة المجتمع الدولي لضغوطه على النظام العراقي حتى يستعجل تنفيذ بنود القرار ٦٨٧ وقرارات الشرعية الدولية الاخرى ذات الصلة خاصة ما يتعلق منها بالافراج عن الاسرى والمحتجزين ن الكويتيين ومواطني الدول الاخرى والالتزام بآلية التعويضات واعادة كل الممتلكات.

وطالب الوزراء بضرورة دعم مجهود لجنة الأمم المتحدة المكلفة بازالة اسلحة الدمار الشامل ودعم تلك الجهود ماديا وسياسيا لضمان استمرار اعمال اللجنة.

وفيما يتعلق بالعلاقات مع ايران وقضية تسلمها للجزر الاماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى كرر الوزراء اسفهم البالغ لعدم استجابة ايران للدعوات المتكررة الجادة والصادقة من جانب دولة الامارات للتوصل الى حل سلمي لهذه القضية. كما عبر الوزراء عن قلقهم من مواصلة ايران اتخاذ اجراءات تهدف الى تكريس وتثبيت احتلالها للجزر الثلاث وأكدوا مجددا موقفهم الثابت بدعم ومساندة الامارات لاستعادة سيادتها على جزرها وبالنسبة لمسيرة السلام في الشرق الاوسط أعرب الوزراء عن أملهم في مضاعفة الجهود وخاصة تلك التي ترعاها الولايات المتحدة الامبركية في تذليل العقبات التي تعترض مفاوضات المسار السوري الاسرائيلي وأكدوا دعمهم التام للموقف السوري القاضي بتحقيق انسحاب اسرائيل من الجولان وكذلك للموقف اللبناني متى ينتهي الاحتلال الاسرائيلي للجنوب اللبناني.

وحول مؤتمر شرم الشيخ الدولي لصانعي

السلام عبر الوزراء عن تقديرهم العميق للجهود التي بذلتها مصر في انجاح المؤتمر وأكدوا أهمية النتائج الايجابية التي اسفر عنها وجددوا دعمهم التام لها.. ودعا الوزراء راعي مؤتمر السلام الى عقد اجتماع مستأنف لمؤتمر مدريد للسلام في الشرق الاوسط بهدف تقييم نتائج المسيرة السلمية والسعي لاعطائها دفعة قوية من شأنها وصول المسيرة الى غاياتها المرجوة.

وفيما يتعلق بالعنف والارهاب أكد وزراء خارجية دول المجلس ان التطرف والعنف والارهاب ظواهر عالمية غير مقصورة على شعب أو منطقة بعينها وجددوا نبذهم واستنكارهم لهذه الظواهر ورفضهم القاطع لكل اشكال العنف والارهاب خاصة تلك التي تضر بالامن والاستقرار في المنطقة أو تلك التي تؤدي الى تعطل مسيرة السلام في الشرق الاوسط.

ودعا الوزراء في هذا الصدد المجتمع الدولي إلى تنسيق جهوده لوقف اعمال العنف والارهاب وضمان مثول مرتكبي هذه الاعمال أمام العدالة والحيلولة دون استغلال العناصر المتطرفة والارهابية لاراضي أي دولة لاغراض الحصول على التمويل أو التزويد بالسلاح او اتاحة الفرصة لمثل هذه العناصر في وسائل الاعلام للتحريض على اعمال العنف والارهاب.

وأكد الوزراء أهمية التعاون فيما بين دولهم لمواجهة الحملات الاعلامية المغرضة ضد أي من دول المجلس واتخاذ مواقف موحدة ازاءها مع التصدي للاجهزة الاعلامية والصحف التي تسيء الى دول المجلس والامتناع عن أي شكل من أشكال الدعم لها.

وأشار البيان إلى ان الوزراء استعرضوا مجموعة من القضايا مثل مستجدات الاوضاع في البوسنة والهرسك وتطور النزاع بين اليمن واريتريا حول جزيرة حنيش حيث تم تأكيد ضرورة احتواء الازمة بين البلدين والعمل على حلها سلميا.. الى جانب مناقشة مسيرة التعاون الاقتصادي والمفاوضات مع الاتحاد الاوروبي.

***